

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادسة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 6-7 فبراير 2020

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1210 (XXXVI) Rev.1

تقرير أنشطة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد

AFRICAN UNION ADVISORY BOARD ON
CORRUPTION

المجلس الاستشاري للإتحاد الإفريقي
لمحاربة الفساد



CONSEIL CONSULTATIF DE L'UNION
AFRICAINNE SUR LA CORRUPTION

CONSELHO CONSULTIVO DA UNIÃO
AFRICANA SOBRE CORRUPÇÃO

P.O Box 6071, ARUSHA, TANZANIA -Tel: +255 27 205 0030- Fax: +255 27 205 0031
Email: info@auanticorruption.org *Website: www.auanticorruption.org

تقرير النشاط الحادي عشر لمجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد

قدمت إلى أجهزة صنع السياسة عملاً بالمادة 22 (5) (ح) من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع
الفساد ومكافحته

أولاً. ملخص

(1) هذا هو تقرير النشاط الحادي عشر للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي حول الفساد (أو "المجلس") والذي يتم تقديمه إلى أجهزة صنع سياسة الاتحاد الأفريقي وفقاً للمادة 22 (5) (ح) من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته ("الاتفاقية"). يغطي التقرير الفترة من يناير إلى ديسمبر 2019. ويبرز من بين اجتماعات أخرى، حالة تقارير الدول، وحالة التصديق على الاتفاقية، والعلاقات مع أصحاب المصلحة، والتنفيذ المواضيع للاتفاقية في الدول الأعضاء، والبحث وإسداء المشورة للدول الأعضاء، والمسائل الإدارية والمالية، وتنفيذ المقررات والتوصيات السابقة.

ثانياً. معلومات أساسية

(2) تم اعتماد الاتفاقية في الدورة العادية الثانية لجمعية الاتحاد الأفريقي في مابوتو، موزمبيق ، في 11 يوليو 2003 ، ودخلت حيز النفاذ في 5 أغسطس 2006 ، بعد 30 يوماً من إيداع وثيقة التصديق الخامسة عشرة. في 15 ديسمبر 2019، تم توقيع الاتفاقية من قبل 49 دولة وصدقت عليها أو انضمت إليها 43 دولة.

(3) وفقاً للمادة 22 (5) من الاتفاقية، تتمثل وظائف المجلس في جملة أمور من بينها: "تشجيع وتعزيز اعتماد وتطبيق تدابير مكافحة الفساد" من جانب الدول الأطراف لمنع الفساد وكشفه والمعاقبة عليه والقضاء عليه. والجرائم ذات الصلة في أفريقيا "و" تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي على أساس منتظم حول التقدم الذي أحرزته كل دولة طرف في الامتثال لأحكام هذه الاتفاقية.

(4) يتكون المجلس من أحد عشر (11) عضواً ترشحهم الدول الأطراف ويتم انتخابهم وتعيينهم من خلال المجلس التنفيذي من قائمة خبراء لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة. يعمل أعضاء المجلس بصفتهم الفردية وعلى أساس دوام جزئي. ينتخب المجلس من بينهم مكتباً يتألف من رئيس ونائب رئيس ومقرر. وترد في الملحق 1 قائمة بأعضاء المجلس الحاليين ومناصبهم والتسلسل الهرمي.

(5) يستعين المجلس في عمله بأمانة يرأسها أمين تنفيذي. تقدم الأمانة الدعم الفني والمهني والإداري واللوجستي إلى المجلس الاستشاري. وتم تصميم هيكلها التنظيمي، الذي يعتمد على سياسات الاتحاد الأفريقي، لمج الموظفين الفنيين والفنيين والإداريين. ففي 1 ديسمبر 2019، كان لدى الأمانة طاقم مكون من خمسة (5) من أساس هيكل مابوتو البالغ سبعة (7). ما زال اثنان من الموظفين من الهيكل المعتمد يعملان لفترة قصيرة. وقد عين المجلس أيضاً موظفين (2) آخرين لفترات قصيرة خارج الهيكل بالإضافة إلى اثنين من المتطوعين الشباب ليصل إجمالي عدد الموظفين إلى تسعة (9). ويقع مقر المجلس في أروشا، تنزانيا. وترد في الملحق 2 قائمة بالموظفين الحاليين.

ثالثاً. الاجتماعات

دورات المجلس

(6) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس ثلاث دورات عادية ودورة استثنائية واحدة على النحو التالي:

(أ) الدورة العادية التاسعة والعشرون التي عقدت في الفترة من 1 إلى 5 أبريل 2019. سمحت هذه الدورة للمجلس بالتصديق على خطة عمله لعام 2019 واستعراض دراستين بحثيتين. البيان الختامي للدورة متاح على الموقع الإلكتروني www.auanticorruption.org.

(ب) الدورة العادية الثلاثون التي عقدت في الفترة من 28 يوليو إلى 2 أغسطس 2019. سمحت هذه الدورة للمجلس باعتماد التقارير القطرية من أوغندا وناميبيا. كما سمح للمجلس باعتماد إطار مراجعة شامل للتقارير القطرية وإعادة تشكيل مجموعات العمل الخاصة به وتعيين المقررين القطريين. البيان الختامي للدورة متاح على الموقع الإلكتروني www.auanticorruption.org.

(ج) الدورة الاستثنائية الثالثة من 14 إلى 16 أكتوبر 2019. سمحت هذه الدورة للمجلس باستعراض نتائج النسخة الثالثة للحوار الأفريقي لمكافحة الفساد وخلوته مع لجنة الممثلين الدائمين.

(د) الدورة العادية الحادية والثلاثون التي عقدت في الفترة من 25 إلى 29 نوفمبر 2019. سمحت هذه الدورة للمجلس باعتماد تقرير الدولة من ناميبيا ومراجعة مشاريع التقارير من رواندا وتنزانيا والكونغو. كما استعرض خطة عمله لعام 2019 ووضع خطة عمله لعام 2020. البيان الختامي للدورة متاح على الموقع الإلكتروني www.auanticorruption.org.

باء. اجتماعات أجهزة صنع سياسة الاتحاد الأفريقي والاجتماعات المؤسسية الأخرى

(7) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حضر المجلس الاجتماعات التالية للاتحاد الأفريقي:

(أ) اجتماع المصادقة على تقرير حالة الحكم في أفريقيا الذي عقد الفترة من 8 إلى 11 يناير 2019 في بريتوريا، جنوب أفريقيا. أتاحت حلقة العمل فرصة المصادقة على تقرير حالة الحكم في أفريقيا قبل عرضها على القمة العادية الثانية والثلاثين للاتحاد الأفريقي.

(ب) القمة العادية الثانية والثلاثون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في الفترة من 15 إلى 18 يناير 2019 و 5 - 13 فبراير 2019 في أديس أبابا، إثيوبيا. أتاحت القمة الفرصة للمجلس لتقديم تقريره نشاطه العاشر بالإضافة إلى انتخاب ثلاثة أعضاء جدد في المجلس.

(ج) خلوة الحوكمة بشأن تماسك السياسات التي عقدت في الفترة من 18 إلى 21 فبراير 2019 في ميدراند، جنوب أفريقيا. أتاحت هذه الخلوة فرصة للمجلس لتقديم المدخلات والتوصيات في تطوير إطار الحوكمة لأجهزة الاتحاد الأفريقي.

(د) الدورة العادية الخامسة والثلاثون للمجلس التنفيذي، والدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمؤتمر، والاجتماع التنسيقي النصف السنوي الأول بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الذي عقد في الفترة من 4 إلى 8 يوليو 2019 في نيامي، النيجر. سمحت هذه الاجتماعات للمجلس بأن يشارك في بحث التقرير المتعلق بمسائل التدقيق وميزانية 2020 واعتماده، وكذلك يشهد على انتخاب أعضاء جدد في المجلس.

(هـ) الخلوة مع لجنة الممثلين الدائمين التي عقدت في الفترة من 7 إلى 8 أكتوبر في كيغالي، رواندا. طلب من المجلس تحديد استراتيجيات لتسريع تنفيذ نتائج السنة الأفريقية لمكافحة الفساد، وتعزيز

ولاية المجلس وتعزيز علاقة العمل بين المجلس ولجنة الممثلين الدائمين. ويرد تقرير الخلوة والنتائج في الملحق 3.

جيم. اجتماعات أخرى ذات صلة

(8) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حضر المجلس الاجتماعات البهمة الأخرى التالية؛

(أ) مؤتمر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي حول الوصول والنزاهة - مقاربات لسيادة القانون القوية في أفريقيا في الفترة من 4 - 5 فبراير 2019 في أبيدجان، كوت ديفوار. قدم المؤتمر مدخلات حول الاستعراض المستمرة لمبادئ بنغالور حول النزاهة القضائية بناءً على افتراض أن النزاهة القضائية هي شرط أساسي في مكافحة الفساد على النحو المنصوص عليه في أجندة 2030 للأمم المتحدة وأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

(ب) اجتماع المنظمة الدولية للفرانكفونية حول منع ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان المنعقد يومي 12 و 13 يونيو 2019 في باريس، فرنسا. سمح هذا الاجتماع لمندوبي الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمناقشة الروابط بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. تعهد المشاركون بتعزيز تعاونهم وتبني النهج القائم على تعزيز حقوق الإنسان من أجل مكافحة الفساد بشكل أفضل.

(ج) الاجتماع العام السنوي الأول لمنندى مكافحة الفساد والرابطة الإفريقية لهيئات مكافحة الفساد المنعقدة في الفترة من 12 إلى 15 يونيو 2019 في شرم الشيخ، مصر. سمحت هذه الأحداث للمجلس بزيادة الوعي بولايتيه والتماس الدعم من الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد وأصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق لأولويات القارية في مكافحة الفساد.

(د) الاجتماع الدولي للخبراء المعنيين باسترداد الأصول المسروقة الذي عقد في الفترة من 7 إلى 9 مايو 2019 في أديس أبابا، إثيوبيا. أتاح الاجتماع فرصة للمجلس للمساهمة في الحوار بين ممارسي استرداد الأصول وصانعي السياسات لوضع مشاريع الممارسات الجيدة في مجال استرداد الأصول، مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة.

(هـ) الاجتماع التاسع لرؤساء هيئات مكافحة الفساد للكومنولث، الذي عقد في الفترة من 5 إلى 11 مايو 2019 في كمبالا، أوغندا. انتهز المجلس هذا الاجتماع لرفع مستوى الوعي بشأن ولايته بين الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد وكذلك توعية المشاركين بالأولويات القارية في مكافحة الفساد.

(و) الندوة السابعة للجنة المستقلة لمكافحة الفساد (مكافحة الفساد - منظور جديد) المنعقدة في الفترة من 22 إلى 25 مايو 2019 في هونغ كونغ. أتاح المؤتمر فرصة للمجلس لتقديم وجهات نظره حول المناهج الجديدة لمكافحة الفساد.

رابعاً. حالة التصديق على الاتفاقية

(9) وقعت حتى الآن 49 دولة من أصل 55 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي على الاتفاقية، وصدقت عليها 43 دولة، بينما لم تصدق 12 دولة على الاتفاقية أو تنضم إليها.

(10) خلال إعداد التقرير، صادقت جمهورية موريشيوس وجمهورية ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية على الاتفاقية. تم إيداع وثيقة انضمام ساو تومي وبرينسيبي وجمهورية غينيا الاستوائية في 27 يونيو 2019. تم إيداع وثيقة انضمام جمهورية موريشيوس في 26 أغسطس 2019 بعد التأكد من عدم وجود أي اعتراضات من الدول الأطراف على التحفظات التي أدخلتها. تم تلقي وثائق التصديق لغينيا الاستوائية في 29 أكتوبر 2019.

(11) فيما يلي قائمة بالتوقيعات والتصديقات:

الدول غير الموقعة (3) الدول الموقعة فقط (9)

م	البلد	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق / الانضمام	تاريخ الإيداع
1	الكاميرون	2008/06/30	-	-
2	جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	-
3	الرأس الأخضر	-	-	-
4	جيبوتي	2005/11/15	-	-
5	جمهورية الكونغو الديمقراطية	05/12/2003	-	-
6	إرتريا	25/04/2012	-	-
7	موريتانيا	30/12/2005	-	-
8	المغرب	-	-	-
9	الصومال	23/02/2006	-	-
10	جنوب السودان	24/01/2013	-	-
11	إسواتيني	07/12/2004	-	-
12	تونس	27/01/2013	-	-

الدول المصدقة (43)

م	البلد	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق / الانضمام	تاريخ الإيداع
1	أنجولا	22/01/2007	20/12/2017	25/01/2018
2	الجزائر	29/12/2003	23/05/2006	06/07/2006
3	بنين	11/02/2004	20/09/2007	07/11/2007
4	بوتسوانا	-	14/05/2014	19/08/2014
5	بوركينافاسو	26/02/2004	29/11/2005	15/02/2006
6	بوروندي	03/12/2003	18/01/2005	10/03/2005
7	تشاد	06/12/2004	03/03/2015	27/04/2015
8	كوت ديفوار	27/02/2004	14/02/2012	05/11/2012
9	جزر القمر	26/02/2004	02/04/2004	16/04/2004
10	الكونغو	27/02/2004	31/01/2006	24/04/2006
11	مصر	30/01/2017	01/01/2017	25/08/2017
12	إثيوبيا	01/06/2004	18/09/2007	16/10/2007
13	غينيا الاستوائية	30/01/2005	26/06/2019	29/10/2019

08/04/2009	02/03/2009	29/06/2004	الجابون	14
09/07/2009	30/04/2009	24/12/2003	جامبيا	15
20/07/2007	13/06/2007	31/10/2003	غانا	16
04/01/2012	23/12/2011	21/01/2006	غينيا بيساو	17
12/04/2012	05/03/2012	16/12/2003	غينيا	18
07/03/2007	03/02/2007	17/12/2003	كينيا	19
30/06/2004	23/05/2004	05/11/2003	ليبيا	20
05/11/2004	26/10/2004	27/02/2004	ليسوتو	21
20/07/2007	20/06/2007	16/12/2003	ليبيريا	22
09/02/2005	06/10/2004	28/02/2004	مدغشقر	23
14/01/2005	17/12/2004	09/12/2003	مالي	24
27/12/2007	26/11/2007	-	ملاوي	25
24/05/2018	04/05/2018	06/07/2004	موريشيوس	26
24/10/2006	02/08/2006	15/12/2003	موزمبيق	27
26/08/2004	05/08/2004	09/12/2003	ناميبيا	28
29/12/2006	26/09/2006	16/12/2003	نيجيريا	29
10/05/2006	15/02/2006	06/07/2004	النيجر	30
01/07/2004	25/06/2004	19/12/2003	رواندا	31
27/01/2014	27/11/2013	25/07/2010	النائب العربي الصحراوي الديمقراطي	32
27/06/2019	28/05/2019	01/02/2010	ساوتومي وبرنسيب	33
15/05/2007	12/04/2007	26/12/2003	السنغال	34
17/06/2008	01/06/2008	-	سيشيل	35
11/12/2008	03/12/2008	09/12/2003	سيراليون	36
07/12/2005	11/11/2005	16/03/2004	جنوب أفريقيا	37
26/12/2018	26/09/2018	30/06/2008	السودان	38
12/04/2005	22/02/2005	05/11/2003	تنزانيا	39
22/10/2009	14/09/2009	30/12/2003	توجو	40
29/10/2004	30/08/2004	18/12/2003	أوغندا	41
26/04/2007	30/03/2007	03/08/2003	زامبيا	42
28/02/2007	17/12/2006	18/11/2003	زيمبابوي	43

(12) يود المجلس أن يهنئ ساو تومي وبرينسيبي وموريشيوس وغينيا الاستوائية على التصديق على الاتفاقية. وتواصل كذلك تشجيع الدول الأعضاء الـ 12 المتبقية (الكاميرون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، الرأس الأخضر ، جيبوتي ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، إريتريا ، موريتانيا ، المغرب ، الصومال ، جنوب السودان ، إسواتيني، تونس) التي لم تفعل ذلك بعد على اتخاذ التدابير اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية. ينتهز المجلس الفرصة للعمل مع الدول الأعضاء للانضمام إلى الاتفاقية من خلال بعثات الدعوة والتوعية رفيعة المستوى.

خامساً. التقارير القطرية عملاً بالمادة 22 (7) من الاتفاقية

(13) خلال الفترة المشمولة بالتقرير تلقى المجلس التقرير الأساسي من جنوب أفريقيا. نظر المجلس في التقارير الواردة من ناميبيا وأوغندا بعد الانتهاء من بعثات الاستعراض التي أجريت في عامي 2017 و2018 على التوالي. ويرد تقرير كل من ناميبيا وأوغندا في الملحق 4 والملحق 5 على التوالي.

(14) تكشف النتائج الرئيسية لاستعراض تقرير ناميبيا عن حسن النية والتزام الدولة بمكافحة الفساد من خلال سن عدد كبير من التشريعات. ومن بين الممارسات الجيدة المحددة: استخدام الأصول المصادرة التي يتم من خلالها التشريع، وبيع عائدات الجرائم بالمزاد العلني وتخصيص الأموال لوكالات إنفاذ القانون مثل الشرطة ومسؤولي الادعاء والمحققين لتعزيز قدراتهم؛ وجود تعاون قوي بين الشرطة ووحدة استرداد الأصول ووزارة المالية؛ وتقييم مواطن الضعف بالقطاع ووضع تدابير لسد الثغرات الأمنية. يوصي المجلس بالتعجيل في سن التشريعات ومراجعتها ودخولها حيز التنفيذ لتعزيز جهود مكافحة الفساد مثل الإعلان الموحد الإلزامي عن الأصول؛ الوصول إلى قانون المعلومات؛ استعراض القوانين الضريبية وسرعة سن قانون حماية المخبرين. يواجه قطاع مكافحة الفساد في ناميبيا تحديات في الموارد البشرية والمالية على حد سواء. يوصى بأن توفر الدولة المزيد من الموارد للمؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد.

(15) تكشف النتائج الرئيسية لاستعراض أوغندا أن الدولة قطعت خطوات واسعة في مكافحة الفساد من خلال توفير الهياكل والأطر والآليات القانونية. ومن بين الممارسات الجيدة الرئيسية حوسبة العمليات المحاسبية داخل القطاعات الحكومية، وبالتالي تقليل الممارسات التقديرية التي توفر فرصة للفساد لتزدهر؛ صيانة محققي مكافحة الفساد بدوام كامل للعمل على قضايا الفساد. من ناحية أخرى، أبرزت الاستعراض أيضاً بعض التحديات مثل التأخير في البت في قضايا الفساد، والتأخير في طرح برنامج حماية الشهود الرئيسي على الرغم من وجود برنامج حماية المخبرين، وذلك بسبب نقص الموارد. يشجع المجالس أوغندا على توفير المزيد من الموارد للتنفيذ الكامل للإصلاحات الرئيسية التي تعد أساسية لتعزيز مكافحة الفساد وكذلك اعتماد تدابير بشأن الإدارة السليمة للأصول المحجوزة والمصادرة في انتظار المحاكمة.

(16) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد المجلس بعثات استعراض إلى جمهورية الكونغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مدغشقر. أوفدت بعثات الاستعراض لتقدير وتقييم امتثال الدول الأطراف للاتفاقية. مكنت بعثات الاستعراض المجلس من المشاركة مباشرة مع الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد والمكاتب الحكومية العليا والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية بشأن اتجاهات التنفيذ والتحديات وأفضل الممارسات الخاصة بكل بلد في الوفاء بأحكام الاتفاقية.

(17) حتى الآن، قدمت 15 دولة من أصل 43 دولة طرفاً تقارير أساسية مع 28 دولة طرف غير ممثلة لالتزاماتها بتقديم التقارير. ومن أجل تسهيل عملية إعداد التقارير القطرية، اعتمد المجلس استنبياً منقحاً وإرشادات حول إعداد التقارير كدليل تدريجي لتسهيل عملية إعداد التقارير. اعتمد المجلس أيضاً إطار استعراض في دورته العادية الثلاثين في يوليو 2019 كإطار شامل لإعداد التقارير مرفق **بالملحق 6**. يهدف إطار الاستعراض إلى تخفيف متطلبات التقارير للدول الأطراف عن طريق مطالبة الدول بتقديم تقرير حالة شامل من خلال الاستبيان المنقح. بعد ذلك، لن يُطلب من الدول الأطراف

تقديم تقرير يتضمن معلومات أقل تفصيلاً على أساس سنوي للامتثال لمتطلبات الإبلاغ عملاً بالمادة 22 (7) من الاتفاقية.

(18) ترد أدناه حالة تقديم التقارير الأساسية عملاً بالمادة 22 (7) من عام 2014:

م	البلد	تاريخ التصديق / الانضمام	التقرير الأساسي	بعثة الاستعراض
1	أنجولا	20/12/2017	-	-
2	الجزائر	23/05/2006	-	-
3	بنين	20/09/2007	-	-
4	بوتسوانا	14/05/2014	-	-
5	بور كينا فاسو	29/11/2005	نعم	-
6	بوروندي	18/01/2005	-	-
7	تشاد	03/03/2015	-	-
8	كوت ديفوار	14/02/2012	-	-
9	جزر القمر	02/04/2004	نعم	-
10	الكونغو	31/01/2006	لا	نعم
11	مصر	01/01/2017	-	-
12	إثيوبيا	18/09/2007	نعم	-
13	الجابون	02/03/2009	-	-
14	جامبيا	30/04/2009	-	-
15	غانا	13/06/2007	-	-
16	غينيا بيساو	23/12/2011	-	-
17	غينيا	05/03/2012	-	-
18	كينيا	03/02/2007	نعم	-
19	ليبيا	23/05/2004	-	-
20	ليسوتو	26/10/2004	-	-
21	ليبيريا	20/06/2007	-	-
22	مدغشقر	06/10/2004	نعم	نعم
23	مالي	17/12/2004	-	-
24	ملاوي	26/11/2007	-	-
25	موريشيوس	04/05/2018	-	-
26	موزمبيق	02/08/2006	-	-
27	ناميبيا	05/08/2004	نعم	نعم
28	نيجيريا	26/09/2006	نعم	-
29	النيجر	15/02/2006	-	-
30	رواندا	25/06/2004	نعم	نعم
31	الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية	27/11/2013	-	-
32	ساوتومي وبرنسيب	28/05/2019	-	-
33	السنغال	12/04/2007	-	-

-	-	01/06/2008	سيشيل	34
-	نعم	03/12/2008	سيراليون	35
-	-	11/11/2005	جنوب أفريقيا	36
-	-	26/09/2018	السودان	37
نعم	نعم	22/02/2005	تنزانيا	38
-	نعم	14/09/2009	توجو	39
نعم	نعم	30/08/2004	أوغندا	40
-	نعم	30/03/2007	زامبيا	41
-	نعم	17/12/2006	زيمبابوي	42

(19) يدعو المجلس الدول الأطراف الـ 28 المتبقية (أنجولا ، الجزائر ، بنين ، بوتسوانا ، بوروندي ، تشاد ، كوت ديفوار ، الكونغو ، مصر ، غينيا الاستوائية، الجابون ، جامبيا ، غانا، غينيا بيساو، غينيا، ليبيا، ليسوتو، ليبيريا، مالي، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، النيجر، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وساوتومي وبرنسيب، السنغال، سيشيل، السودان) التي لم تقم بعد بتقديم تقاريرها الأساسية إلى المجلس للقيام بذلك. كما يدعو المجلس الدول الأطراف إلى الاستجابة في الوقت المناسب لطلباتها لاستضافة بعثات الاستعراض.

سادسا. حالة مكافحة الفساد في أفريقيا: التقييم المواضيعي للاتجاهات في استرداد الأصول

(20) قام المجلس بوضع استبيان لتقييم حالة جهود مكافحة الفساد في أفريقيا مع التركيز بشكل خاص على استرداد الأصول. يستمد المجلس محتوى هذا القسم من الردود على الاستبيان، والبحث المكتبي، والتفاعلات مع الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد التابعة للدول الأعضاء كجزء من بعثات الاستعراض ونتائج الاحتفال باليوم الأفريقي لمكافحة الفساد والنسخة الثالثة من الحوار الأفريقي لمكافحة الفساد الذي تم تخصيصه لموضوع استرداد الأصول.

(21) تلقى المجلس 14 رداً على الاستبيان من الدول الأعضاء وهي بنين، كوت ديفوار ، غانا ، كينيا، ليسوتو ، ملاوي ، مالي ، موريشيوس ، موزمبيق ، ناميبيا ، النيجر ، السنغال ، جنوب أفريقيا ، تنزانيا ، توجو ، زامبيا وزيمبابوي.

(22) حدد تحليل الاستبيانات والمصادر المؤيدة التطورات الإيجابية التالية ؛
 أ) قامت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بتعميم الأطر القانونية والسياساتية لتنظيم استرداد الأصول في ولاياتها القضائية؛
 ب) تقوم عدة بلدان حالياً باستعراض أطرها القانونية والسياساتية لتعزيز أو توفير تشريعات مخصصة لاسترداد الأصول؛

ج) لدى عدة بلدان مثل ليسوتو وملاوي وكينيا وجنوب أفريقيا وتنزانيا وكالات / وحدات مخصصة/ متخصصة لاسترداد الأصول

د) يعد التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات قوياً للغاية مع وجود شبكات إقليمية لاسترداد الأصول مثل شبكة الوكالات المشتركة لاسترداد الأصول للجنوب الأفريقي، وشبكة الوكالات المشتركة لاسترداد

- الأصول لشرق أفريقيا، والشبكة المشتركة لوكالات استرداد الأصول لغرب أفريقيا والمنتدى العربي لاسترداد الأصول.
- (23) أشار تحليل آخر للردود على الاستبيانات والمصادر الداعمة من التحليل المكتبي إلى مجالات الاهتمام التالية؛
- (أ) هناك غلبة لاسترداد الأصول على أساس الإدانات الجنائية في حين أن هذه عملية طويلة ومكلفة ومعقدة تقنياً.
- (ب) قلة قليلة من البلدان قد أنشأت سجلات ملكية للمنفعة العامة من شأنها أن تساعد في تحديد المالكين الحقيقيين والمستفيدين للأصول ولا سيما الكيانات المؤسسية؛
- (ج) عدم وجود شبكة إقليمية لاسترداد الأصول في وسط أفريقيا؛
- (د) يتعين تكثيف الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد والدول الأعضاء بالبرامج والمعدات والأدوات الفنية والتحليلية التي يمكن أن تساعد في تعقب الأصول والأموال المشبوهة؛
- (هـ) تشمل بلدان / ولايات المقصد للأصول الأفريقية البرتغال والمملكة المتحدة وجزر فيرجن البريطانية وسويسرا وجزر ريونيون والصين وتايوان وسنغافورة وماليزيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا؛
- (و) الأصول المسروقة لا تتدفق فقط من أفريقيا. تعمل بعض الدول الأعضاء كملاذات ضريبية أو قد تستخدم كطرق آمنة لنقل الأصول إلى وجهات أكثر ملاءمة خارج أفريقيا. تعتبر البلدان التالية كبلدان محتملة كبلدان مقصد أو عبور للأصول المسروقة؛ أنغولا ، موريشيوس ، مدغشقر ، موزمبيق ، ساو تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سيشيل ، جنوب أفريقيا وزيمبابوي؛ و
- (ز) تستمر بلدان المقصد للأصول المسروقة في طلب مصادرة نسبة مئوية معينة من الأصول المسروقة لتلبية تكاليف الاسترداد ومواصلة فرض شروط لإدارة الأصول المعاد توطينها. بالإضافة إلى ذلك ، لا تعيد بلدان المقصد سوى جزء من الأصول المسروقة ولا تأخذ في الحسبان نمو الأصول المسروقة أو الفائدة عليها.

سابعاً. التوعية وإشراك أصحاب المصلحة

- (24) كجزء من ولايته بموجب المادة 22 (5) (ز) من الاتفاقية لبناء شراكات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المشاركين في مكافحة الفساد، شارك المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عدد من أنشطة التوعية مثل المشاركة في اجتماعات وفعاليات مختلفة مدرجة في القسم 3 أعلاه، والاحتفال باليوم الأفريقي لمكافحة الفساد، وعقد النسخة الثالثة من الحوار الأفريقي لمكافحة الفساد، والقيام بزيارات مرجعية للمنظمات الشقيقة، وإنشاء منتدى لمنظمات المجتمع المدني.
- (25) تم الاحتفال باليوم الإفريقي الثالث لمكافحة الفساد في 11 يوليو 2019 تحت موضوع "نحو موقف أفريقي موحد من استرداد الأصول". وقد تم الاحتفال بهذا اليوم في أكثر من 20 دولة عضواً بما في ذلك الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وليبيريا. واحتفلت به كل مدغشقر ومالي وناميبيا ونيجيريا ورواندا والسنغال وتنزانيا وتوجو على شكل مسيرات وعروض تلفزيونية وإذاعية ومناقشات ومحاضرات وحلقات عمل. احتفل المجلس باليوم الأفريقي لمكافحة الفساد مع تنزانيا

وعقدت حلقة نقاش مشتركة للطلاب والجمهور العام في جامعة دودوما. وقد حضر الحدث سعادة الدكتور داماس ندمبارو، نائب وزير الخارجية والتعاون في شرق أفريقيا. وتم نشر كتاب صحفي للأنشطة على موقع المجلس www.auanticorruption.org

(26) عقدت النسخة الثالثة من الحوار الأفريقي لمكافحة الفساد في الفترة من 9 إلى 12 أكتوبر 2019 في كينغالي رواندا حول موضوع "نحو موقف أفريقي موحد بشأن استرداد الأصول". شارك في الحوار أكثر من 150 مندوباً من الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية لمناقشة وإثراء عملية صياغة الموقف الأفريقي الموحد بشأن استرداد الأصول. تم نشر النتائج الرئيسية للحوار على موقع المجلس www.auanticorruption.org

(27) شهدت النسخة الثالثة من الحوار الأفريقي لمكافحة الفساد إطلاق المنتدى الأول لمنظمات المجتمع المدني كآلية منظمة لإشراك منظمات المجتمع المدني بما يتماشى مع ولاية المجلس المتمثلة في إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية عملاً بالمادة 22 (5) (ز) من الاتفاقية.

(28) يقترح المجلس أن يكون موضوع اليوم الأفريقي الرابع لمكافحة الفساد لعام 2020 هو "مكافحة الفساد من خلال نظام قضائي فعال وكفاء"

(29) قام المجلس بزيارات للتعلم المتبادل بين الأقران وزيارات مرجعية إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومجموعة الدول الأوروبية ضد الفساد، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومجموعة العمل التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بالرشوة. كانت الزيارات بمثابة ملاحظة وتبادل منظم رسمي للأفكار بين المنظمات بهدف مقارنة أداء المجلس بأداء المؤسسات الأخرى وتكييف الاستراتيجيات والممارسات الناجحة مع عمليات المجلس.

ثامناً. البحث والمشورة

(30) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المجلس استعراض دراستين. الأولى كانت دراسة قارية عن حالة تنفيذ الاتفاقية بينما تتعلق الأخرى بأفضل الممارسات في مكافحة الفساد على المستوى الإقليمي في أفريقيا. سيتم استكمال الدراسات ونشرها خلال عام 2020.

(31) يتخذ المجلس أيضاً تدابير لتنفيذ توصيات السنة الأفريقية لمكافحة الفساد لعام 2018 من خلال اعتماد موقف أفريقي موحد بشأن استرداد الأصول. تم إعداد الموقف الأفريقي الموحد بشأن استرداد الأصول ليكون أداة سياسة تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحديد الأصول الأفريقية وإعادتها إلى الوطن وإدارتها بفعالية بطريقة تحترم سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. كما عقدت اجتماعين لفريق العمل بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وجمهورية نيجيريا الاتحادية واتحاد كبح التدفقات المالية غير المشروعة التي بدأت عملية الصياغة بهدف استكمال وثيقة الموقف الأفريقي الموحد بشأن استرداد الأصول وإتقديتها لى أجهزة صنع السياسات خلال عام 2020.

تاسعاً. الوضع الإداري والمالي

(32) فيما يتعلق بالوضع الإداري والمالي:
أ) تواصل إشراك سلطات الحكومة التنزانية في المسائل المثيرة للقلق مثل بناء مبنى دائم للمكاتب، ودفع قاعات الجلسة ريثما يتم توفير الهيكل الدائم واسترداد ضريبة القيمة المضافة؛

(ب) استمر في خدمتها خمسة (5) من الموظفين الدائمين من بين السبعة (7) موظفين على هيكل مابوتو المعتمد. تم الإعلان عن تنظيم وظيفتين للأمين الثنائي اللغة والسائق / رسول على الهيكل المعتمد. تقدم التوظيف في سكرتير ثنائي اللغة حتى موافقة APROB لكن عملية التوظيف لم تنته بعد.

(ج) استمرار التمويل الكامل من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي دون أي دعم مباشر للشركاء.

عاشرا. تنفيذ المقررات

33) عملاً بقرار المجلس التنفيذي (XXXIV) EX.CL/Dec.1046 تقرير أنشطة المجلس، اتخذت الإجراءات التالية لتنفيذ المقررات؛

(أ) فيما يتعلق بتغيير اسم المجلس، فقد عقد المجلس اجتماعاً مع لجنة الممثلين الدائمين التزمت فيه حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية بتقديم طلب رسمي لإجراء تعديل على الاتفاقية لتغيير اسم مجلس. قدمت نيجيريا طلباً إلى المفوضية في 21 أكتوبر 2019.

(ب) فيما يتعلق بالتدابير التي يتعين على المفوضية اتخاذها لحل النزاع بين أعضاء المجلس والأمانة، عقدت المفوضية اجتماعاً استشارياً حول تماسك السياسات بين المجلس والأجهزة الأخرى التي تواجه نفس التحديات في فبراير 2019 لمناقشة تسلسل السلطة والفصل بين المسؤوليات. تم عقد اجتماع متابعة لمزيد من الاستعراض للفصل بين الأدوار واقتراح خطوط السلطة.

(ج) فيما يتعلق بضرورة تحديد اختصاصات بعثات الاستعراض، اعتمد المجلس إطاراً شاكلاً للاستعراض يفصل دورة تقديم التقارير القطرية إلى المجلس، ويتضمن اختصاصات بعثات الاستعراض. ويرد إطار الاستعراض في الملحق 6.

حادي عشر. التوصيات

34) في ضوء ما تقدم، يوصي المجلس بما يلي:

(أ) يحث الدول غير الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة للتوقيع على الاتفاقية والانضمام إليها؛
(ب) يطلب من الدول غير الأطراف الترحيب بطلبات زيارات المجلس من أجل الدعوة والتوعية لبناء دعم شعبي للانضمام إلى الاتفاقية في الدول الأعضاء؛

(ج) يهنئ ساو تومي وبرينسيبي وموريشيوس وغينيا الاستوائية لانضمامها إلى الاتفاقية؛
(د) يطلب من الدول الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد أن ترحب بطلبات بعثات الاستعراض التي قدمها المجلس لتمكين المجلس من تقييم مستويات تنفيذ الاتفاقية واستكمال عملية إعداد التقارير القطرية؛

(هـ) يحث ناميبيا وأوغندا على تنفيذ توصيات ونتائج التقارير القطرية؛

(و) يشجع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير تدريجية لإلغاء السرية المصرفية في ولاياتها القضائية، والاستثمار في التكنولوجيا للكشف عن تدفقات الأصول، وتشديد الضوابط المالية لمنع غسل الأموال، وإنشاء سجلات ملكية المنفعة العامة وتعزيز الإبلاغ في كل بلد على حدة كتدابير لمنع التدفق غير المشروع للأصول من أراضيها؛

(ز) يشجع الدول الأعضاء على إعادة توجيه مناهج استرداد الأصول بحيث تشمل أيضاً المصادرة القائمة على أساس عدم الإدانة والتي لا تعتمد على نتائج المحاكمات الجنائية المطولة؛

ح) يطلب من الدول الأعضاء مواصلة دعم الجهود والمشاورات الرامية إلى صياغة الموقف الأفريقي الموحد بشأن استرداد الأصول.

ط) يطلب من المجلس التنفيذي أن يصادق على موضوع اليوم الأفريقي لمكافحة الفساد لعام 2020 والدورة الرابعة للحوار الأفريقي لمكافحة الفساد بعنوان "مكافحة الفساد من خلال أنظمة قضائية فعالة وكفؤة".

ي) يحث الدول الأطراف على دعم التعديلات المقترحة للاتفاقية المقدمة من نيجيريا لتغيير اسم المجلس؛

ك) يحث كذلك الدول الأطراف على استعراض ودعم مقترحات المجلس بشأن التعديل الشامل للاتفاقية؛

ل) يحث المفوضية على اتخاذ التدابير اللازمة لحل النزاع بين المجلس والأمانة.

الملحق 1

قائمة أعضاء المجلس الحاليين

م	الاسم	المدة	الفترة	تاريخ الانتهاء	البلد
1	بيغوتو مياروم - رئيسة الجلسة	سنتان	الفترة الثانية	يناير 2021	تشاد
2	أمل محمود عمار خليفة - نائبة الرئيس	سنتان	الفترة الأولى	يناير 2020	مصر
3	سيفاكو آرون سيما - المقررة	سنتان	الفترة الثانية	يناير 2021	ليسوتو
4	حسين آيت شعلال	سنتان	الفترة الثانية	يوليو 2021	الجزائر
5	إليزابيث جنانسون فورن	سنتان	الفترة الثانية	يناير 2021	بنين
6	باسكال ياموني	سنتان	الفترة الثانية	يناير 2021	بوركينافاسو
7	آن ماري روز موغيمبا	سنتان	الفترة الثانية	يوليو 2021	الكونغو
8	سابينا سيجا	سنتان	الفترة الثانية	يوليو 2021	تنزانيا
9	كايبو أغنيس نغاندو	سنتان	الفترة الأولى	يناير 2021	زامبيا
10	جان لويس أندريميفيدي	سنتان	الفترة الأولى	يناير 2021	مدغشقر
11	صموئيل كميو	سنتان	الفترة الأولى	يوليو 2021	كينيا

قائمة أعضاء المجلس والبلدان التي يشرفون عليها

الاسم	البلد
بيغوتو مياروم	بوروندي الكاميرون جمهورية أفريقيا الوسطى جمهورية الكونغو جمهورية الكونغو الديمقراطية
أمل محمود عمار خليفة	الجزائر الرأس الأخضر المغرب بنين بوركينافاسو
سيفاكو آرون سيما	أنغولا بوتسوانا اسواتيني مالاوي موزمبيق
حسين آيت شعلال	مصر ليبيا موريتانيا تونس الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية

توجو	إليزابيث جنانسون فورن
كوت ديفوار	
جامبيا	
غانا	
غينيا بيساو	سابينا سجي
جزر القمر	
جيبوتي	
إرتريا	
إثيوبيا	
كينيا	باسكال باموني
غينيا	
ليبيريا	
مالي	
النيجر	
نيجيريا	
تشاد	آن ماري روز موغيمبا
غينيا الاستوائية	
الجابون	
ساوتومي وبرنسيب	
السنغال	
موريشيوس	جان لويس أندريميفيدي
رواندا	
سيشيل	
الصومال	
جنوب السودان	
ليسوتو	كايبو أغنيس ناندو
ناميبيا	
جنوب أفريقيا	
السودان	
زيمبابوي	
مدغشقر	صموئيل كميو
سيراليون	
زامبيا	
تنزانيا	
أوغندا	

الملحق 2

قائمة الموظفين الحاليين

م	الاسم	المنصب	البلد
1	شاريتي هنين نشيمونيا	الأمينة التنفيذية	زامبيا
2	مارثا مونتالي	موظفة أقدم للسياسات للشؤون الاقتصادية والإحصائية	ملاوي
3	سليماني كينيوني	موظفة أقدم للسياسات للشؤون السياسية والقانونية	تنزانيا
4	دوريكا كغواي	موظفة الشؤون المالية والإدارية	بوتسوانا
5	كريستوفر كاتو	أخصائي تكنولوجيا المعلومات (عقد قصير)	كينيا
6	ستيفان نديلمباي	موظف التوثيق	تشاد
7	أخيل مينين	مساعد المحاسب (عقد قصير)	كوت ديفوار
8	وادزاناي نونغو	سكرتيرة ثنائية اللغة (عقد قصير)	زيمبابوي
9	دانيال موليل	سائق / مراسل (عقد قصير)	تنزانيا
10	سالم سانغو	متطوع شاب (الشؤون السياسية والقانونية)	الكاميرون
11	محمد سك	متطوع شاب (الاتصالات)	السنغال

**AFRICAN UNION ADVISORY BOARD ON
CORRUPTION**

**المجلس الاستشاري للإتحاد الإفريقي
لمحاربة الفساد**



**CONSEIL CONSULTATIF DE L'UNION
AFRICAINNE SUR LA CORRUPTION**

**CONSELHO CONSULTIVO DA UNIÃO
AFRICANA SOBRE CORRUPÇÃO**

EX.CL/1210 (XXXVI)

ANNEX.4

التقرير عن تقييم ناميبيا نوفمبر 2019

**أعد التقرير مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد
اعتمد في الدورة العادية الحادية والثلاثين للمجلس**

ألف. مقدمة

أصبحت جمهورية ناميبيا دولة طرفاً في اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته بعد توقيعها في 9 ديسمبر 2003 وتصديقها عليها في 8 أغسطس 2004 وإيداعها الصكوك في 26 أغسطس 2004. وفقاً للمادة 22 من الاتفاقية، تلتزم الدولة الطرف بإبلاغ مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد عن

التقدم الذي أحرزته في تنفيذ أحكام الاتفاقية. ويقدم المجلس بعد ذلك بتقديم تقارير إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي حول التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في مجال مكافحة الفساد.

قام مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري في إطار الوفاء بولايته، بإيفاد بعثة إلى جمهورية ناميبيا في سبتمبر 2018 من أجل التقييم والتحقق من حالة تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته كما ورد في الاستبيان الأساسي الذي قدمته جمهورية ناميبيا إلى في يوليو 2015، تم إرسال استبيان محدث في سبتمبر 2018.

باء. إطار مكافحة الفساد في ناميبيا

فيما يتعلق بالإطار القانوني المنظم لمكافحة الفساد في ناميبيا، ينص دستور ناميبيا على اعتماد القوانين المناسبة للتعامل مع مسائل مكافحة الفساد. تأسست لجنة مكافحة الفساد كهيئة دستورية ذات ولاية رئيسية في مكافحة الفساد في ناميبيا. وباعتبارها الوكالة الرائدة في مجال مكافحة الفساد في ناميبيا، تحقق اللجنة في جرائم الفساد وتضمن تقديم الجناة إلى العدالة. إن اللجنة مسؤولة أيضاً عن اتخاذ تدابير لمنع الفساد في الهيئات العامة والخاصة، بما في ذلك مراجعة الممارسات والأنظمة والإجراءات التي قد تكون عرضة لممارسات الفساد أو تفضي إليها، وتقديم المشورة لهذه الهيئات بشأن طرق منع الفساد وتثقيف الجمهور بشأن أضرار الفساد ومخاطره. تقدم اللجنة تقاريرها إلى الجمعية الوطنية عن طريق رئيس الوزراء الذي يقدم التقارير السنوية للجنة إلى الجمعية.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل لجنة مكافحة الفساد بشكل وثيق مع المؤسسات الأخرى التي تقوم أيضاً بدور رئيسي مثل قوة شرطة ناميبيا، ومكتب المراجع العام للحسابات، ومكتب المدعي العام ومركز الاستخبارات المالية الناميبية، وأمين المظالم والوزارات والوكالات الأخرى.

فيما يلي بعض القوانين التي تم سنها لتنفيذ أحكام الدستور:

- **قانون مكافحة الفساد رقم 8 لعام 2003:** يهدف هذا القانون إلى منع الفساد والمعاقبة عليها. يُعرّف القانون أعمال الفساد ويجرمها.
- **قانون منع الجريمة المنظمة رقم 29 لعام 2004:** يتناول هذا القانون غسل عائدات الفساد والجرائم المنظمة وينص على مصادرة الأصول قبل الإدانة.
- **قانون الاستخبارات المالية رقم 13 لعام 2012:** ينص هذا القانون على إنشاء مركز الاستخبارات المالية كمؤسسة وطنية مسؤولة عن جمع وطلب وتلقي وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة التي قد تتعلق باحتمال غسل الأموال أو تمويل أنشطة الإرهاب.
- **قانون المشتريات العامة رقم 15 لعام 2015** الذي يهدف إلى ضمان وجود حكم رشيد في قطاع المشتريات وكبح الفساد. قام القانون الجديد بسد العديد من الثغرات التي تم تحديدها في قانون مجلس المناقصات لعام 1996. وقد نص القانون الجديد على إنشاء وحدة سياسة المشتريات، والمجلس المركزي للمشتريات، ولجنة المشتريات ووحدات إدارة المشتريات في جميع الكيانات العامة من بين العديد من الإصلاحات الجديدة الأخرى.
- **قانون حماية المخبرين رقم 10 لعام 2017:** صدر هذا القانون من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى كبح الفساد من خلال حماية المواطنين الذين يبلغون عن الفساد ويكشفون عن السلوك غير اللائق. ينص القانون أيضاً على إنشاء مكتب المخبرين.
- **قانون منع ومكافحة الإرهاب وأنشطة الانتشار لعام 2014:** ينص هذا القانون على جرائم الإرهاب وأنشطة الانتشار.
- **قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية رقم 9 لعام 2000:** تستخدم لجنة مكافحة الفساد هذا القانون الذي ييسر تقديم الأدلة وتنفيذ الأحكام في القضايا الجنائية ومصادرة ونقل عائدات الجريمة بين ناميبيا

والدول الأجنبية. تعد المساعدة القانونية المتبادلة ذات أهمية قصوى في الجهود العالمية الرامية إلى منع الفساد ومكافحته، ولذلك يعتبر هذا القانون عامل تمكين حاسم.

- الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد: من أجل تنفيذ القوانين، وضعت لجنة مكافحة الفساد استراتيجية لمكافحة الفساد تهدف إلى جعل جميع أصحاب المصلحة تحت سقف واحد لتقديم مساهمتهم في مكافحة الفساد.

المعاهدات الدولية الأخرى الموقعة هي كما يلي؛

- اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999 والاتفاقيات المكملة.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988
- اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999 والاتفاقيات المكملة
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته
- بروتوكول السادك لمكافحة الفساد

جيم. الملاحظات الرئيسية

يقدم هذا التقرير مستويات إدماج وتنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته من قبل جمهورية ناميبيا. تم تطويره على أساس التقرير الذي قدمته ناميبيا في مايو 2015 استجابة لاستبيان اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته ورده المحدث المقدم في سبتمبر 2018 بالإضافة إلى استنتاجات بعثة التقييم التي أجريت في سبتمبر 2018. يقدم التقرير الملاحظات وفقاً لأحكام الاتفاقية.

1. الإطار التشريعي والمؤسسي والتدابير الأخرى (المادة 5)

1.1 تعريف ممارسات الفساد بأنها جريمة

كما هو مطلوب في الاتفاقية، من المتوقع أن تعتمد كل دولة طرف التدابير التشريعية وغيرها من التدابير اللازمة لتحديد الأفعال المنصوص عليها في الاتفاقية باعتبارها جرائم جنائية في القانون المحلي.

الملاحظات

يؤكد التقييم أن جمهورية ناميبيا قد نفذت بالكامل المادة 5 من الاتفاقية من خلال تحديد الجرائم منصوص عليها في المادة 4. وتم اعتماد قوانين تهدف إلى مكافحة الفساد بشكل خاص كما يتضح من قانون مكافحة الفساد لعام 2003 بصيغته المعدلة لعام 2016. وفيما يلي بعض أقسام قانون مكافحة الفساد التي تؤكد تجريم أعمال ممارسات فاسدة.

- القسم 34 - جريمة الإرضاء الفاسد - يرتكب الشخص جريمة، عندما يقوم، بشكل مباشر أو غير مباشر، بمنح أو تقديم إرضاءات أو الموافقة على تقديمها لأي شخص، سواء لصالح ذلك الشخص أو لأي شخص آخر، من أجل - (أ) الحث على فعل أو إغفال فعل أي شيء؛ أو (ب) مكافأة على فعله أو غذم فعل أي شيء
- القسم 33 - جريمة القبول الفاسد بالهبات. وينفذ هذا أيضاً في قانون الخدمة العامة. وينفذ هذا أيضاً في قانون الخدمة العامة رقم 13 لعام 1995 بموجب المادة 16
- القسم 35 - القبول الفاسد بالهبات أو الإرضاء للموظف

- القسم 38 - رشوة الموظف العام - الشخص الذي يعرض أو يمنح أو يوافق على منحه أي إرضاء للموظف العام، أو الذي، بصفته موظفًا عامًا، يطلب أو يقبل أو يوافق على قبول أي إرضاء كإغراء أو مكافأة، أو خلاف ذلك يسبب ارتكاب جريمة.
- المادة 39 (2) بشأن فساد الشهود.
- القسم 40 - رشوة الموظفين العموميين الأجانب - يجرم القانون الرشوة النشطة للموظفين العموميين الأجانب والمسؤولين أو موظفي المنظمات الدولية العامة.
- القسم 41 - الرشوة فيما يتعلق بالمزادات - يرتكب الشخص جريمة، بشكل مباشر أو غير مباشر (أ) ... (ب) التماس أو يقبل أو يوافق على قبول أي إرضاء كإغراء أو مكافأة من الامتناع أو الامتناع من تقديم العطاءات في أي مزاد.
- القسم 42 - الرشوة لتقديمها المساعدة فيما يتعلق بالعقود - يرتكب الشخص جرماً عندما يطلب أو يقبل أو يوافق على القبول، سواء لصالح نفسه أو لأي شخص آخر، أي إرضاء كإغراء أو مكافأة من تقديم المساعدة.
- القسم 38 - رشوة الموظف العام - الشخص الذي يكون موظفًا عامًا يطلب أو يقبل أو يوافق على قبول أي إرضاء أو تحريض أو مكافأة أو - بسبب ذلك - (أ) التصويت أو الامتناع عن ... (ب) الأداء أو الامتناع عن أداء ... (ج) ، أو (د) يرتكب جريمة.
- القسم 41 - الرشوة فيما يتعلق بالمزادات
- القسم 42 - الرشوة لتقديم المساعدة فيما يتعلق بالعقود
- القسم 43 - الاستخدام الفاسد للمكتب أو الوظيفة للإرضاء - يرتكب الموظف العمومي جرماً عندما يستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر مكتبه أو منصبه في هيئة عامة للحصول على أي إرضاء ، سواء لصالح نفسه أو أي شخص آخر.
- القسم 45 - التعامل مع أو استخدام أو احتجاز أو تلقي أو إخفاء الإرضاء فيما يتعلق بأي جريمة
- القسم 46 - المحاولات والمؤامرات - أي شخص يحاول ارتكاب جريمة ، يتآمر مع أي شخص آخر لارتكاب جريمة أو التحريض عليه ، أو يحث أو يحرض أو يأمر شخص آخر بارتكاب جريمة ...
- القسم 47 - الإخفاء الاحتيالي للجريمة
- القسم 48. واجب الإبلاغ عن المعاملات الفاسدة.

تحقق لجنة مكافحة الفساد وعند الانتهاء من التحقيق توصي المدعي العام بالمقاضاة. وقد لوحظ أنه إذا تمت إدانة أي شخص بأي جريمة مذكورة أعلاه، فقد يواجه غرامة تصل إلى 500,000 دولاراً أمريكياً أو السجن لمدة تصل إلى 25 عاماً وحتى كلاهما.

بموجب هذه القوانين، تمكنت لجنة مكافحة الفساد من التحقيق في القضايا وتقديمها إلى مكتب المدعي العام للمحاكمة. وقد لوحظ أنه من بين 2369 حالة تم تحديدها للتحقيق، تم التعامل مع 1969 حالة تمثل معدل 83 في المئة وهو تقدم جيد للغاية. وأفيد أيضاً أنه منذ إنشائها، قدمت لجنة مكافحة الفساد 587 قضية إلى مكتب المدعي العام. 240 قضية لا تزال قيد المحاكمة خلال بعثة التقييم ولم يتم الانتهاء منها بعد تعود إلى عام 2007. 118 (66 في المئة من تلك التي تم البت فيها) أسفرت عن إدانة بينما 60 (34 ٪ من تلك القضايا التي تم البت فيها) أسفرت عن عمليات تبرئة.

خلال فترة التقييم، كانت السياسات والتشريعات التالية في طور سنها/أو كانت قيد البحث من أجل تعديلها على النحو الموصى به في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد ؛

- تعديل قانون مكافحة الفساد لعام 2003 (القانون رقم 8 لعام 2003 (الإجراءان 3.2.1 و 3.2.3
- التشريعات الاستخراجية والتشريعات المتعلقة بالموارد البحرية الحية والتشريعات الفرعية (الإجراء 5.1.1 و 5.1.7)
- تعديل قانون تسليم المطلوبين في ناميبيا رقم 11 لعام 1996 (الإجراء 3-2-8)

- تعديل قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية (الإجراء 3-2-9)
- تعديل قواعد موظفي الخدمات العامة (الإجراء 3-3-1)
- تعديل القانون الانتخابي 2014 (القانون رقم 5 لعام 2014) (الإجراء 1.1.2)
- قانون المخبرين القانون 10 لعام 2017 وقانون حماية الشهود 10 لعام 2017 (الإجراء 3.2.6).
- خلال فترة التقييم، تم سن هذين القانونين ولكنهما لم يدخلتا حيز التنفيذ بعد.
- تسريعات الوصول إلى المعلومات (الإجراء 2.2.1 ، الإجراء 5.1.3)

1.2. الشركات الأجنبية

من أجل تعزيز تدابير الرقابة الوطنية من حيث تنظيم تأسيس الشركات الأجنبية وعملياتها في إقليم الدولة الطرف، تطلب الاتفاقية اعتماد قوانين محلية يمكن أن تضمن ذلك.

الملاحظات

سنت ناميبيا قانون الشركات (قانون الشركات رقم 28 لعام 2004). عند تسجيل شركة أجنبية بموجب الجزء الأول من قانون الشركات لعام 2004، والمادة 328 (3) من قانون الشركات لعام 2004 تنطبق على الشركات الخارجية أو الأجنبية. ينص هذا القانون على تنظيم سلوك الشركات الأجنبية في ناميبيا.

1.3. إنشاء وتعزيز هيئات مكافحة الفساد

الملاحظات

أنشئت لجنة مكافحة الفساد بموجب المادة 2 من قانون مكافحة الفساد رقم 8 لعام 2003 كهيئة محايدة ومستقلة تنفيذاً للمادة 94 من دستور جمهورية ناميبيا. اللجنة مستقلة وتقدم تقاريرها إلى البرلمان فقط من خلال تقرير سنوي يتم تقديمه إلى المجلس الوطني من قبل رئيس الوزراء. تتمتع اللجنة بسلطات لتلقي أو فتح التحقيق في الممارسات الفاسدة المزعومة، لمنع الممارسات الفاسدة وتثقيف الجمهور حول الآثار الخطيرة للفساد والتماس دعمهم. لا تقتصر صلاحيات اللجنة فقط على المؤسسات الحكومية ولكن أيضاً على المؤسسات الخاصة المشتبه في تورطها في ممارسات فاسدة.

بالإضافة إلى ذلك، تضم لجنة مكافحة الفساد أيضاً مديريةية للتعليم العام تتمثل مسؤوليتها الأساسية في تثقيف الجمهور حول مخاطر الفساد وتعزيز ثقة الجمهور في الإبلاغ عن الفساد.

مكتب أمين المظالم هو مؤسسة أخرى بموجب الفصل 10 من القانون 1 من دستور جمهورية ناميبيا، (1990). تم إنشاء مكتب أمين المظالم كمكتب لمكافحة الإثراء غير المشروع أو سوء استخدام الموارد العامة وحماية البيئة والموارد الطبيعية لناميبيا من خلال التحقيق المستقل والنزيه والبيت في الشكاوى. ومع ذلك، بعد إنشاء لجنة التنسيق الإدارية، تم تعديل الدستور (التعديل الثاني لدستور ناميبيا رقم 7 لعام 2010) لسحب صلاحيات التحقيق في الفساد من أمين المظالم.

تبين من استعراض رد ناميبيا على استبيان اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته أن ولاية أمين المظالم لا تقتصر فقط على تلقي الشكاوى والتحقيق في القطاع العام ولكن تمتد لتشمل قطاعات أخرى مثل الأشخاص والمؤسسات وغيرها من المؤسسات الخاصة. يبقى أمين المظالم هيكلاً مستقلاً لأنه على الرغم من تعيينه من قبل الرئيس بناءً على توصية من لجنة الخدمة القضائية، لا يمكن إقالته إلا من خلال البرلمان. بالإضافة إلى أن صلاحياتها وسلطاته، يقدم مكتب أمين المظالم تقاريره مباشرة إلى الجمعية الوطنية.

1.4. اعتماد تدابير تشريعية وغيرها من التدابير لإنشاء وصيانة وتعزيز نظم المحاسبة والمراجعة الداخلية

يدعو هذا البند إلى إيجاد أنظمة وإجراءات فعالة للمحاسبة العامة ومراجعة الحسابات، كما هو الحال في مكتب المؤسسات العليا للتدقيق، ولجان الحسابات العامة البرلمانية، وكذلك وكالات الجمارك وتحصيل الإيرادات.

الملاحظات

وضعت ناميبيا أنظمة وإجراءات للمحاسبة والمراجعة العامة، مثل مكتب المراجع العام، ولجنة الحسابات العامة البرلمانية، فضلاً عن وكالات الجمارك وتحصيل الإيرادات. تعمل كل هذه المؤسسات مع لجنة مكافحة الفساد في مختلف جوانب مكافحة الفساد في ناميبيا.

أنشئ مكتب المراجع العام بموجب المادة 127 من دستور جمهورية ناميبيا وكذلك قانون المالية الحكومي رقم 33 لعام 1991. ويعين الرئيس المراجع العام بناءً على توصية من لجنة الخدمة العامة وبموافقة الجمعية الوطنية. تتمثل مسؤولية المراجع العام الرئيسية في تدقيق بيانات القطاع العام.

فيما يتعلق بالإيصالات الجمركية والضريبية، فتخضع لضريبة الدخل وقانون الدولة المالي. كما أنشأت الحكومة وكالة الإيرادات لإنفاذ قوانين الإيرادات والجمارك والمكوس فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات.

فيما يتعلق بالمشتريات، سنت ناميبيا قانوناً قوياً للمشتريات العامة رقم 15 لعام 2015 ولوائح بموجب القانون. ينظم القانون شراء البضائع والأشغال والخدمات. وقد أنشأ وحدة سياسة المشتريات والمجلس المركزي للمشتريات في ناميبيا. يتم تقديم عملية تقديم العطاءات بوضوح، وكذلك إجراء المراجعة. توجد لجنة مراجعة للبت في المظالم أو الشكاوى ذات الطابع الإداري. تم تأسيس مجلس المشتريات المركزي في ناميبيا كشخص اعتباري يمارس صلاحياته بشكل مستقل، ويخضع فقط للقانون ولوائحه كان القانون الجديد أيضاً قادراً على سد بعض الثغرات التي لوحظت في قانون مجلس المناقصات الملغى، لا سيما فيما يتعلق بمسائل تضارب المصالح من جانب الموظفين العموميين.

1.5. حماية الشهود والمخبرين (المادة 5 (5))

الملاحظات

امتثلت حكومة ناميبيا امثالاً لأحكام اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته بشأن حماية الشهود والمخبرين على النحو المبين في المادة 52 من قانون مكافحة الفساد رقم 8 لعام 2003، بشأن حماية المخبرين والمعلومات. في إطار تطبيق المادة 52 من قانون مكافحة الفساد، سنت ناميبيا تشريعاً كاملاً بشأن حماية المبلغين عن المخالفات، قانون حماية المخبرين رقم 10 لعام 2017. يطالب القانون بعدم الكشف عن هوية المخبر حتى أثناء جلسة الاستماع المحكمة ما لم تأمر المحكمة بذلك ويمكن للمخبرين الإبلاغ إلى اللجنة دون الكشف عن هويتهم. يعزز قانون حماية المبلغين عن المخالفات الصادر حديثاً إلى حد كبير التدابير المتعلقة بحماية المواطنين الذين يبلغون عن حالات الفساد والسلوك غير السليم.

لم يتم تطبيق القانون بعد، نظراً لبعض الترتيبات الإدارية المزمع تنفيذها. وهو ينص على التحقيق في الكشف عن السلوك غير السليم وحماية المخبرين. يُنشئ القانون مكتباً للمبلغين عن المخالفات للتعامل مع جميع الأمور المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات.

سنت ناميبيا أيضاً قانون حماية الشهود رقم 11 لعام 2017. وينص القانون على إنشاء وحدة لحماية الشهود والأشخاص ذوي الصلة ومساعدتهم. يتم إنشاء لجنة استشارية لحماية الشهود، وكذلك برنامج لحماية الشهود بموجب القانون. لم يدخل القانون حيز التنفيذ بعد بسبب الترتيبات المتعلقة بالميزانية والترتيبات الإدارية الأخرى التي يلزم تنفيذها.

علاوةً على ذلك، عين القانون أيضًا موظفًا أقدم كموظف للأخلاقيات والنزاهة، حيث يتحمل المسؤولية الشاملة عن التعامل مع البلاغات والإجراءات الداخلية الموضوعية لإدارة الإبلاغ عن المعلومات والتي تتضمن حماية هوية المخبرين وسرية المعلومات التي يتم جمعها.

1.6. فيما يتعلق بضمان أن المواطنين يدركون جميع جوانب الفساد

الملاحظات

بموجب المادة 3 من قانون مكافحة الفساد، فإن اللجنة مكلفة بتثقيف الجمهور ونشر المعلومات عن أضرار ومخاطر الفساد، وكذلك إساءة المشورة للهيئات العامة والهيئات الخاصة بشأن طرق منع الممارسات الفاسدة.

تُمنح لجنة مكافحة الفساد الولاية القانونية لتحفيز الوعي العام بموجب المادة 3 (3) من القانون. ويتم ذلك عن طريق تثقيف الجمهور ونشر المعلومات عن أضرار ومخاطر الفساد، بما في ذلك من خلال نشر وتوزيع الكتيبات والنشرات أو عقد المؤتمرات العامة، وحشد وتعزيز ثقة الجمهور ودعمهم في مكافحة الفساد.

نظمت اللجنة من خلال مديريةية التعليم العام عدة ورش عمل للتوعية لمختلف الفئات المستهدفة، والعديد من الأنشطة ذات الصلة بوسائل الإعلام، وتدريب وتوعية الموظفين العموميين من بين أنشطة أخرى كثيرة لزيادة الوعي العام.

قامت مديريةية التعليم العام ومنع الفساد بالأنشطة التالية من بين أمور أخرى كثيرة؛

- دراسات استقصائية وطنية عن التصورات المتعلقة بإدراك الفساد،
- التدريب على إدارة النزاهة،
- برامج حملة التوعية الإعلامية،
- برنامج توعية القطاع العام،
- تدريب معلمي المهارات الحياتية على استخدام دليل المعلمين لمكافحة الفساد،
- برامج القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للدولة،
- برنامج التوعية المجتمعية،
- برنامج التوعية للشباب،
- أنشطة المنظمات الدينية.

تنظم لجنة مكافحة الفساد سنويًا احتفالًا وطنيًا باليوم الدولي لمكافحة الفساد، وهو التاسع من ديسمبر، بهدف رفع مستوى الوعي بمكافحة الفساد. تقود المديرية أيضًا تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد.

تجري لجنة مكافحة الفساد تقييمًا لمخاطر الفساد للقطاع العام ومنظمات القطاع الخاص من أجل تحديد نقاط الضعف في هذا القطاع وأوجه القصور في أنظمتها وإجراءاتها وممارساتها وسياساتها والمساعدة في وضع خطط لتخفيف المخاطر.

2. غسل عائدات الفساد (المادة 6)

يتعين على الدول الأطراف أن تعتمد تدابير تشريعية وغيرها من التدابير لتجريم تحويل أو نقل أو بيع عائدات الفساد أو إخفائها أو تمويه طبيعتها أو حيازتها أو استخدامها، عن علم.

الملاحظات

تبين من التقييم أن جمهورية ناميبيا اعتمدت قانون منع الجريمة المنظمة، رقم 29 لعام 2004. وتجرم المواد 4 و 5 و 6 و 7 من القانون الجرائم المتعلقة بغسل الأموال.

قامت الحكومة بالإضافة إلى ذلك بإنشاء مركز الاستخبارات المالية من خلال قانون الاستخبارات المالية رقم 13 لعام 201 باعتباره المؤسسة الرئيسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل أنشطة الإرهاب بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى.

منذ 5 مايو 2009 إلى 31 مارس 2018، تم تبادل 1303 من تقارير المخابرات مع وكالات إنفاذ القانون المحلية ووحدات الاستخبارات الأجنبية لإجراء مزيد من التحقيقات ولأغراض تجميد وحفظ ومصادرة الأصول المشبوهة غير المشروعة. ووردت طلبات التحقيق من قوة شرطة ناميبيا، ولجنة مكافحة الفساد، ومكتب المدعي العام وغيرها من وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية.

في تقارير المعاملات المشبوهة، تم الإبلاغ عن أن المؤسسات الخاضعة للمساءلة ومؤسسات الإبلاغ وكذلك أفراد الجمهور ملزمون بتقديم تقارير المعاملات المشبوهة إلى مركز الاستخبارات المالي عندما يتم اكتشاف معاملات مشبوهة و/أو أنشطة متعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والانتشار. تُعد تقارير المعاملات المشبوهة مصدرًا رئيسيًا للمعلومات المتعلقة بالمعلومات الاستخباراتية الناتجة عن التقسيم. منذ إنشائه، سجل المركز 4496 من تقارير المعاملات المشبوهة. ولوحظ أن عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي تم الإبلاغ عنها في عام 2018 بلغ 1356، بزيادة 77 %، مقارنة بـ 768 من تقارير المعاملات المشبوهة المسجلة في عام 2017. وتشمل العوامل التي تعزى إلى هذا التحول التصاعدي، التدريبات والإشراف والمراقبة المتسقة لشركة مركز الاستخبارات المالي، إمكانية فرض عقوبات إدارية لعدم الإبلاغ عن المعلومات المشبوهة.

فيما يتعلق بالردود على طلب المعلومات، شارك مركز الاستخبارات المالية ما مجموعه 348 تقريرًا استخباريًا من حيث طلب المعلومات لوكالات إنفاذ القانون المحلية ووحدات الاستخبارات المالية الأجنبية لنفس الغرض في هذه الولايات القضائية الأجنبية. زاد الاتجاه من طلبين سنويًا في عام 2009 إلى 60 طلبًا في عام 2018.

قوة شرطة ناميبيا هي أيضا جزء من مجلس مكافحة غسل الأموال. المجلس مسؤول عن وضع استراتيجيات وسياسات للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال. وعلى المستوى التشغيلي، تعاونت الشرطة تعاونًا قويًا مع لجنة مكافحة الفساد في التحقيقات، كما وقّعت الشرطة مذكرة تفاهم مع مكتب المدعي العام للعمل على مصادرة الأصول.

فيما يتعلق بالتعاون بين الشرطة ووحدة استرداد الأصول، فإن تعيين ضباط الشرطة في وزارة المالية للعمل في التحقيق في التهرب الضريبي وغسل الأموال والجرائم المالية الأخرى ذات الصلة يعمل بشكل جيد للغاية. تعمل الشرطة أيضًا عن كثب مع مركز الاستخبارات المالية في قضايا مكافحة غسل الأموال في التحقيق في عائدات الفساد من خلال وحدته المتخصصة.

3. مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة (المادة 7)

فيما يتعلق بالخدمة العامة، يجب على الدول الأطراف أن تنص على مجموعة من التدابير التي يتعين تنفيذها.

الملاحظات

أصدرت ناميبيا قانونًا، وهو قانون لجنة الخدمة العامة رقم 2 لعام 1990. وقد أنشأ القانون لجنة الخدمة العامة. تتمثل مسؤوليات اللجنة، من بين أمور أخرى، في ضمان التقيد بالسياسات الحكومية والتوجيهات واللوائح والمعايير الأخلاقية فضلاً عن النزاهة والشفافية داخل الخدمة العامة. كما تسدي مشورة موضوعية وسليمة ومهنية للحكومة في كامل نطاق الإدارة الشخصية.

أنشأت جمهورية ناميبيا لجنة مشتركة بين الوزارات ولجنة فنية لدراسة القضية بأكملها ووضع برنامج لمكافحة الفساد وتعزيز الأخلاقيات التي أنشأتها الحكومة.

بموجب قواعد سلوك البرلمان، يعلن أعضاء البرلمان سنويًا عن أصولهم ومصالحهم المالية. رئيس جمهورية ناميبيا الدكتور حاج جينجوب، على الرغم من أنه غير ملزم بموجب أي قانون، أعلن علنًا عن أصوله وممتلكات زوجته. بموجب قانون مكافحة الفساد، يتعين على المدير العام ونائب المدير العام بموجب القانون إعلان أصولهما. القسم 7 (5).

قام رئيس الوزراء بتعديل اللوائح بموجب قانون الخدمة العامة، اعتبارًا من 10 يوليو 2015 لتوفير الإعلان الإلزامي للمصالح التجارية من قبل موظفي الخدمة العامة.

من أجل تعزيز إعلان الأصول كأداة لمكافحة الفساد، أوصت لجنة مكافحة الفساد سن تشريع بشأن إعلان أصول الموظفين العموميين المعيّنين لضمان تغطية أكبر عدد ممكن من كبار المسؤولين الحكوميين وإجبارهم على الإعلان عن أصولهم.

تنص المادة 7 (2) من قانون لجنة الخدمة العامة على إنشاء "لجنة داخلية أو هيئة مماثلة مكلفة بوضع مدونة لقواعد السلوك ومراقبة تنفيذها، وتوعية وتدريب الموظفين العموميين بشأن مسائل الأخلاقيات. من أجل تفعيل ذلك، أنشأت الحكومة داخل مكتب رئيس الوزراء مؤسسة للخدمة العامة تسمى معهد ناميبيا للإدارة العامة والحكم، مسؤولة عن تدريب الموظفين العموميين على مسائل الأخلاقيات.

يتناول قانون الخدمة العامة رقم 13 لعام 1995 ولوائح قانون الخدمة العامة الإجراءات التأديبية وإجراءات التحقيق في قضايا الفساد وجرائم سوء السلوك ذات الصلة. يسرد قانون مكافحة الفساد جرائم الممارسات الفاسدة.

4. الإثراء غير المشروع (المادة 8)

الملاحظات

لوحظ أنه لم تحدد الإثراء غير المشروع كجريمة في قانون مكافحة الفساد. تم الإبلاغ عن أنه على الرغم من عدم وجود جريمة نهائية تتمثل في "الإثراء غير المشروع" الذي أنشأه القانون، ربما بسبب الاعتبار الدستوري لأن الدستور يحمي الحق في حيازة جميع أشكال الممتلكات غير المنقولة والمنقولة وامتلاكها والتصرف فيها، إلا أن هناك تدابير منصوص عليها في العديد من القوانين للتعامل مع "الإثراء غير المشروع" على النحو المبين أدناه؛

- تتناول المادة 26 من قانون مكافحة الفساد رقم 8 لعام 2003 سلطة الحصول على المعلومات المتعلقة بالأصول - أثناء التحقيق في الممارسات الفاسدة المزعومة، يجوز للمدير العام بموجب إشعار كتابي أن يطلب من الشخص المشتبه فيه تقديم بيان كتابي، يحدد كل ما لديه من أصول منقولة وغير منقولة مملوكة له / لها سواء داخل البلد أو في أي مكان آخر أو يحتفظ به كأمانة داخل البلد أو خارجه. يجب عليه تحديد كيفية اقتناء كل هذه الممتلكات. قد يُطلب من أي شخص آخر يشتبه في أنه لديه معاملة مالية أو نشاط تجاري آخر يتعلق بممارسة فاسدة تقديم بيان.

قانون منع الجريمة المنظمة

- ينص قانون منع الجريمة المنظمة رقم 29 لعام 2004 بصيغته المعدلة بموجب قانون تعديل منع الجريمة المنظمة رقم 10 لعام 2008 على أن يتقدم المدعي العام بطلب إلى المحكمة العليا للحصول على أمر ضبط يمنع أي شخص من التصرف أو التعامل مع أي ممتلكات قد تكون موضوع تحقيق أو عائدات جريمة. ينص القانون نفسه على أمر مصادرة أصول شخص لم تتم إدانته بعد، مما يتيح مصادرة عائدات الجرائم إلى الدولة بناءً على طلب المدعي العام للمحكمة العليا. إجراءات مصادرة الممتلكات مدنية وليست جنائية. على الرغم من أن القانون لا يعالج بشكل مباشر جريمة "الإثراء

غير المشروع" ، إلا أنه كان فعالاً في مصادرة عائدات الجريمة التي تساهم في أي حال في الإثراء غير المشروع.

- فيما يتعلق بقانون ضريبة الدخل رقم 24 لسنة 1981 بصيغته المعدلة، تتمتع الهيئة بصلاحيات التحقيق في أي شخص أو شركة يُشتبه في أنه لم يعلن عن كامل دخله/ها إلى هيئة الإيرادات بموجب تصريح. يتناول هذا التدبير القانوني أيضاً مسألة "الإثراء غير المشروع". أقرت الحكومة من خلال البرلمان قانوناً بعنوان قانون وكالة الإيرادات في ناميبيا رقم 12 لعام 2017 الذي أنشأ وكالة الإيرادات. تتمثل صلاحيات ووظائف وكالة الإيرادات، من بين أمور أخرى، في إنفاذ قوانين الإيرادات والجمارك والمكوس، فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات على النحو المنصوص عليه في تلك القوانين. ستبدأ وكالة الإيرادات عملياتها في عام 2019.

5. الوصول إلى المعلومات (المادة 9)

تنص المادة 9 من الاتفاقية على أن "تعتمد كل دولة طرف التدابير التشريعية وغيرها من التدابير لإعمال الحق في الوصول إلى أي معلومات مطلوبة للمساعدة في مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة".

الملاحظات

يضمن دستور ناميبيا يضمن حرية الرأي والتعبير. بناءً على الدستور، لا يتم رفض الوصول إلى المعلومات ما لم توجد أسباب مبررة. تحتل ناميبيا المرتبة الأولى في أفريقيا في مجال حرية الصحافة. لم يتم اعتقال أي صحفي في ناميبيا بسبب تعبيره عن رأيه.

على نفس المنوال، من أجل زيادة الشفافية والوصول إلى المعلومات، أتاحت المكاتب والوكالات التي يقودها مكتب رئيس الوزراء العديد من المنابر الإلكترونية للمواطنين مثل العدالة الإلكترونية والعمل الإلكتروني.

لا يزال الوصول إلى المعلومات حاليًا في مشروع القانون، في حين أن اعتماده سيزيد فعليًا من حقوق المعلومات التي من شأنها أن تعزز مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة. عبرت منظمات المجتمع المدني في ناميبيا عن الحاجة إلى الاستعجال في سن القانون لأنه سيسهل الوصول إلى المعلومات المهمة في التحقيق في الممارسات الفاسدة.

6. تمويل الأحزاب السياسية (المادة 10)

الملاحظات

وجد التقييم أن جمهورية ناميبيا لديها القانون الانتخابي رقم 5 لعام 2014 الذي ينظم تمويل الأحزاب السياسية وعملها. بموجب المادة 154 (2)، ينص القانون على تمويل الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان من الأموال العامة على أساس نسبي.

ومن المتطلبات أيضًا وفقًا للمادة 141 من القانون الانتخابي أن تعلن الأحزاب السياسية التي تتلقى تمويلًا أجنبيًا أو تكشف التمويل للجمهور. ذكرت لجنة الانتخابات أن معظم الأحزاب لا تكشف عن مصادر الأموال وأن عمليات التدقيق لا تتم في الوقت المناسب.

بعد أن تقوم وزارة المالية بتخصيص الأموال للأحزاب، من المفترض أن تعلن الأحزاب عن كشف الحسابات المالية إلى لجنة الانتخابات. ومع ذلك، تظل المتابعة صعبة لأنها لا تملك آلية متابعة فعالة. تعتمد لجنة الانتخابات على أنظمة التدقيق الحكومية (مكتب المراجع العام) التي تواجه هي أيضًا تحديات خاصة وهذا يجعل الأموال عرضة للإساءة.

7. القطاع الخاص (المادة 11)

تتناول المادة 11 التدابير اللازمة لمنع الفساد ومكافحته في القطاع الخاص. وينبغي أن تشمل هذه التدابير تعزيز معايير المساءلة والمراجعة في القطاع الخاص، وكذلك فرض عقوبات على عدم الامتثال لهذه المعايير.

الملاحظات

نص قانون مكافحة الفساد رقم 8 لعام 2003 على أحكام التدابير الواجب اتخاذها في القطاع الخاص. وهذا منصوص عليه في الفصل 2، القسم 3 (هـ) من قانون مكافحة الفساد. تم تفويض اللجنة بالتحقيق في أي سلوك لشخص داخل هيئة عامة أو خاصة ترى اللجنة أنه قد يكون مرتبباً أو يفرض إلى ممارسات فاسدة، والإبلاغ عنها.

من أجل ضمان الشفافية في المشتريات العامة، تم توفير قانون المشتريات العامة رقم 15 لعام 2015 لتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية والعرض التنافسي والفعالية والكفاءة والتعامل العادل لكل من الكيانات العامة والكيانات الخاصة.

فيما يتعلق بالشفافية، لا يوجد تشريع موحد ينظم جميع الشركات في القطاع الخاص. بيد أن الشركات الفردية لديها قواعد سلوك وتشريعات تنص على معايير المساءلة والمراجعة. وضعت غرفة التجارة والصناعة مدونة أخلاقيات ملزمة لأعضائها فقط.

علاوة على ذلك، يُلزم قانون مكافحة الفساد أي شخص بما في ذلك القطاع الخاص بالإبلاغ عن ممارسات الفساد في عملية المناقصة إلى لجنة مكافحة الفساد. أنشئت لجنة المناقصة في ناميبيا بموجب قانون المناقصة رقم 2 لعام 2003. وينظم القانون قضايا المناقصة في جميع قطاعات الاقتصاد الناميبي. اللجنة هي المؤسسة الرئيسية لتعزيز وحماية المناقصة العادلة في ناميبيا.

8. المجتمع المدني والإعلام (المادة 12)

تطلب المادة 12 من الاتفاقية من الدول الأطراف "ضمان مشاركة المجتمع المدني في عملية الرصد والتشاور مع المجتمع المدني في تنفيذ هذه الاتفاقية."

الملاحظات

كشف التقرير أن هذه التدابير قد وضعت موضع التنفيذ. وضعت الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد تدابير تهدف إلى زيادة مستوى المساءلة السياسية، ومنع الفساد في المكاتب الحكومية والوزارات والوكالات والمؤسسات العامة، والقيام بالتوعية بمنع الفساد في القطاع الخاص ومكافحة الفساد على نطاق واسع. توفر الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد 2016-2019 آلية لإشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد. وجد التقييم أيضاً أن منظمات المجتمع المدني تساعد في التثقيف المدني والبحث في قضايا مكافحة الفساد وتطرح قضايا تهم المناقشات مع لجنة مكافحة الفساد. تقوم وسائل الإعلام أيضاً بدور حيوي في الكشف عن الفساد ورفع الوعي العام.

نظمت لجنة مكافحة الفساد في ناميبيا مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة مثل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بشأن العمل معاً على القضاء على الفساد. كما قامت اللجنة بحملة " أنت " التي تعني أن الشعب الناميبي هو أهم أداة في مكافحة الفساد. أكد التقييم التعاون بين منظمات المجتمع المدني ولجنة مكافحة الفساد بحيث يكون معظم منظمات المجتمع المدني في مجموعات في اللجنة التوجيهية التنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في مجالات التربية الوطنية والدعوة والتعاون.

أنشأت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد اللجنة التوجيهية الوطنية لمكافحة الفساد والجهات الفاعلة التالية غير التابعة للدولة أعضاء في اللجنة.

- منتدى المحررين
- غرفة ناميبيا للتجارة والصناعة
- اتحاد أرباب العمل في ناميبيا
- مجلس الكنائس في ناميبيا
- الرابطة الناميبية غير الحكومية.

تقوم لجنة مكافحة الفساد في العديد من المناسبات بعد الانتهاء من التحقيق بمشاركة المعلومات مع وسائل الإعلام عند الاقتضاء. تبدأ اللجنة أحياناً في التحقيق بناءً على المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام. تستخدم اللجنة كذلك وسائل الإعلام لنشر المعلومات عن الفساد للجمهور. لدى اللجنة موقع إلكتروني، www.accnamibia.org وكذلك صفحة في شبكة الفيسبوك حيث يتم نشر المعلومات في بعض الأحيان.

9. تسليم المطلوبين (المادة 15)

الملاحظات

لاحظ التقييم أن جمهورية ناميبيا توفر إطاراً قانونياً لإجراء تسليم المطلوبين بموجب قانون تسليم المطلوبين رقم 11 لعام 1996. ويعزز هذا القانون المتعلق بتسليم الأشخاص المتهمين أو المدانين بجرائم ارتكبت داخل ولاية قضائية لبلدان أخرى. تخضع المادة 4 (1) من قانون تسليم المطلوبين لأحكام تسليم الأشخاص من ناميبيا أو أي بلد أبرم اتفاقاً لتسليم المطلوبين مع ناميبيا. كما يجوز للرئيس أن يحدد، في الجريدة الرسمية، أي دولة تضم دول الكومنولث.

يمكن تسهيل ترتيبات تسليم المطلوبين من خلال أطر عمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي واللجان الدائمة المشتركة وكذلك خطة الكومنولث (لندن) لتسليم المطلوبين. بعض الدول التي وقعت على معاهدات تسليم المطلوبين مع ناميبيا هي الصين وأنغولا وزيمبابوي إلخ.

10. مصادرة وضبط أدوات الفساد وعائداته (المادة 16)

توصي الاتفاقية باعتماد تدابير تشريعية في تشريعات الدول الأطراف لأغراض مصادرة أدوات الفساد وعائداتها ومصادرتها وفقاً للمادة 16 من الاتفاقية.

الملاحظات

يسمح الفصل 6 من قانون منع الجريمة المنظمة بالمصادرة على أساس عدم الإدانة مما يمنح المدعي العام سلطة تقديم طلب إلى المحكمة العليا للحفاظ على الأصول. يسمح هذا بالاستيلاء على الأصول دون إثبات الشك في ارتكاب الجريمة الجنائية دون أدنى شك، ولكن لا يُظهر ذلك إلا في ميزان الاحتمال بأن الأصول هي عائدات جريمة. فيما يتعلق بالمادة 50 من قانون منع الجريمة المنظمة، فإن إجراءات مصادرة الممتلكات وجميع المسائل ذات الصلة هي إجراءات مدنية وليست إجراءات جنائية. اتخذ قانون منع الجريمة المنظمة رقم 29 لعام 2004 تدابير لمكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال وأنشطة العصابات الإجرامية. ينص القانون كذلك على استرداد عائدات الأنشطة غير القانونية، ومصادرة الأصول التي استخدمت لارتكاب جريمة أو أصول تمثل عائدات أنشطة غير مشروعة. وينص كذلك على إنشاء صندوق لاسترداد الأصول الجنائية ولجنة لاسترداد الأصول الجنائية. تكون إجراءات التقاضي ضد عائدات الجريمة وليس ضد المشتبه فيه، وبالتالي فإن الإجراءات المدنية وليست جنائية. لقد كان هذا القانون فعالاً جداً في مصادرة الممتلكات أو عائدات الجريمة، قبل إدانة المشتبه فيه في المحكمة الجنائية.

يمنح قانون منع الجريمة المنظمة رقم 29 لعام 2004 المحكمة سلطة الأمر بمصادرة أو ضبط المستندات المصرفية أو المالية أو التجارية. اعتباراً من سبتمبر 2018، في حالة المصادرة القائمة على عدم الإدانة، كان هناك 68 حالة حفظ، 56 أمراً نهائياً. من حيث القيمة، تم جمع أكثر من 80 مليون دولاراً ناميبياً. يتم

بيع الأصول المصادرة بالمزاد العلني ويتم منح جزء من الأموال للمؤسسات التي تحارب الفساد مثل الشرطة والخبراء الآخرين الذين يتعين عليهم الذهاب والتحقيق في قضايا أخرى.

ينص قانون الاستخبارات المالية رقم 13 لعام 2012 على إنشاء مركز الاستخبارات المالية كمركز وطني مسؤول عن جمع وطلب وتلقي وتحليل التقارير عن المعاملات والأنشطة المشبوهة التي قد تتعلق باحتمال غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الانتشار. وينص أيضا على إنشاء مجلس لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والانتشار.

11. السرية المصرفية (المادة 17)

لقد أظهر التقييم أن ناميبيا قد امتثلت لأحكام الاتفاقية المتعلقة بالحاجة إلى التعامل مع السرية المصرفية كأداة لمكافحة الفساد.

الملاحظات

يمنح قانون مكافحة الفساد سلطة التحقيق لموظفي اللجنة للحصول على معلومات من المؤسسات المصرفية. يمنح قانون الاستخبارات المالية أيضا سلطة لموظفي مركز الاستخبارات المالية لتحليل أي معاملات مالية - مركز الاستخبارات المالية عضو في مجموعة Egmont Group التي تضم حوالي 155 وحدة استخبارات مالية. يزود أعضاء المجموعة معلومات استخبارية فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية المشبوهة. تساعد المعلومات المقدمة الدولة الطالبة في طلب رسمي للمساعدة القانونية المتبادلة. وقعت ناميبيا وصدقت على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته. بحكم التصديق، تصبح الاتفاقية جزءًا من القوانين الناميبية.

تنص المادة 144 من دستور ناميبيا على أنه ما لم ينص الدستور أو قانون البرلمان على خلاف ذلك، فإن القواعد العامة للقانون الدولي العام والاتفاقات الدولية الملزمة لناميبيا بموجب الدستور تشكل جزءًا من قانون ناميبيا. بالإضافة إلى ذلك، سنت ناميبيا قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية، 2000 والذي ينص على إطار قانوني للمساعدة القانونية المتبادلة. ووقعت ولا تزال توقع على اتفاقيات ثنائية مع عدة دول.

12. التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة (المادة 18)

وفقًا لأحكام الاتفاقية، يجب على الدول الأطراف أن تتعاون فيما بينها في إجراء وتبادل الدراسات والبحوث حول كيفية مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة وتبادل الخبرات المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته والجرائم ذات الصلة.

الملاحظات

سنت ناميبيا قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية رقم 9 لعام 2000. في المادة 27 من القانون، يجوز للوزير، حسب ما يراه مناسباً، الدخول في اتفاق مع أي دولة لتوفير المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. إن لجنة مكافحة الفساد هي عضو في المنظمات الإقليمية والدولية مثل منتدى الجنوب الأفريقي لمكافحة الفساد الذي تم حله الآن واستعيض عنه بلجنة مكافحة الفساد في الجنوب الأفريقي وسلطات مكافحة الفساد في دول الكومنولث في أفريقيا والرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد. يحضر مسؤولو لجنة مكافحة الفساد المؤتمرات الدولية لتبادل وتقاسم الممارسات الجيدة مع النظراء.

شارك أعضاء لجنة مكافحة الفساد في العديد من المؤتمرات وحلقات العمل التي عقدت في دول أطراف أخرى. كما قام أعضاء لجنة مكافحة الفساد بزيارات مرجعية إلى دول أطراف أخرى. كان آخرها زيارة مرجعية لموريشيوس قام بها مسؤولو مديرية التعليم العام ومنع الفساد في فبراير 2018.

13. الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من ناميبيا

عند تحليل التقارير والوثائق المستلمة بالإضافة إلى المناقشة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال البعثة التي استغرقت أسبوعاً، تمكن المجلس من تحديد بعض الممارسات الجيدة التي نشأت من تجربة ناميبيا في مكافحة الفساد. يمكن محاكاة هذه الممارسات بسهولة في الدول الأطراف الأخرى؛

- استخدام الأصول المصادرة. من خلال التشريعات، حيث يتم بيع عائدات الجرائم بالمزاد العلني وتخصيص الأموال لوكالات إنفاذ القانون مثل الشرطة ومسؤولي الادعاء والمحققين لتعزيز قدراتهم.
- استخدام التكنولوجيا في التحقيق في قضايا الفساد: أفيد أن لجنة مكافحة افساد لديها أيضا أدوات لاستخراج البيانات، وأدوات العرض، وأدوات التحقيق المالي التي تساعد في تحليل البيانات لاكتشاف الاحتيال والفساد.
- التعاون: التعاون بين الشرطة ووحدة استرداد الأصول ووزارة المالية والذي تجلى من خلال تعيين ضباط الشرطة في وزارة المالية للعمل في التحقيق في قضايا التحايل الضريبي وغسل الأموال والجرائم المالية الأخرى ذات الصلة. إن وجود الشرطة في الوزارة يساعد في الإسراع بالتحقيقات.
- قسم المراجعة الشرعية المعين: أفيد أن وزارة المالية قد أنشأت وحدة تعالج على وجه التحديد مسائل التحايل الضريبي وأنها مسؤولة عن إجراء الاستخبارات الضريبية. يضم قسم المراجعة الشرعية 30 موظفا يعملون جيداً مع ضباط الشرطة المتمركزين في الوحدة.
- المدعون العامون المتخصصون: نظراً لأن ناميبيا ليس لديها محكمة لمكافحة الفساد، فقد اختارت بدلاً من ذلك تعيين مدعين عاميين متخصصين مدربين على قضايا الفساد.
- تقييم مدى ضعف القطاع. يسهل تقييم مدى ضعف القطاعات التي تتمتع بالسلطة والتقدير فيما يتعلق باستخدام الموارد الحكومية وضع تدابير لسد الثغرات الأمنية.

14. التحديات في تنفيذ الاتفاقية

- الموارد
لوحظ أن ناميبيا قطعت خطوات عديدة في تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي ونصت على هياكل وآليات تعالج الفساد. اكتشفت بعثة التقييم أن هناك العديد من المؤسسات الحيوية التي تواجه تحديات في الموارد المالية والبشرية.

● التأخير في البت في قضايا الفساد

كشفت بعثة التقييم أنه معدل الحالات العالقة مرتفع، و أن هناك بعض الحالات التي استغرقت وقتاً أطول للبت فيها. تم الإشارة إلى بعض الحالات التي يعود تاريخها إلى 2005-2007 والتي قد تعني أن العدالة قد تأخرت.

15. التوصيات

من الملاحظات على التقدم المحرز في مكافحة الفساد في جمهورية ناميبيا ، تجدر الإشارة إلى أن البلاد حققت تقدماً هائلاً في تنفيذ الاتفاقية وأجرت العديد من الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تعزيز مكافحة

الفساد. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال لتحسين الجوانب المختلفة من أجل تعزيز نتائج مكافحة الفساد. وفيما يلي التوصيات المقترحة: -

أولاً - التعجيل بتفعيل سن القوانين ومراجعتها ودخولها حيز النفاذ لتعزيز جهود مكافحة الفساد

- **الإعلان عن الأصول:** اقترحت لجنة مكافحة الفساد سن تشريع بشأن إعلان أصول الموظفين العموميين المعينين عن الأصول. في الوقت الحالي، لا يوجد تشريع كامل بشأن الإعلان عن الأصول يلزم جميع الموظفين العموميين أو على الأقل المسؤولين الحكوميين على مستوى الإدارة بالإعلان عن أصولهم. تفتقر البنية الحالية إلى التحقق الصحيح بسبب عدم وجود قانون برلماني من هذا القبيل. وينبغي على ناميبيا النظر في سن قانون إلزامي موحد بشأن الإعلان عن الأصول.
- **قانون حماية المبلغين عن المخالفات:** على الرغم من أنه قد تم إقراره، أثناء تواجد بعثة التقييم، إلا أنه لم يتم الانتهاء من وضع اللوائح على القانون ولم يتم تمويل البرنامج. وهناك حاجة لتسريع تنفيذ القانون وضمان التمويل الكافي للبرنامج. تعتبر حماية المخبرين أمراً بالغ الأهمية لمكافحة الفساد.
- **قانون الوصول إلى المعلومات:** على الرغم من أن مشروع القانون هذا قد تمت صياغته، إلا أنه لم يقدم بعد إلى البرلمان أثناء تواجد بعثة التقييم. ويوصى بتقديم مشروع القانون إلى البرلمان. وسن قانون نموذجي بشأن الوصول إلى المعلومات سيعزز التزام ناميبيا بالحكم الرشيد.
- **قوانين الضرائب:** إن الأحكام الحالية في قانون الضرائب ضعيفة على وجه التحديد فيما يتعلق بعقوبة التحايل الضريبي حيث تعتبر منخفضة للغاية. يوصى بأن تعجل وزارة المالية بالتعديل المقترح على بند عقوبة التحايل الضريبي

ثانياً. تقييم التدفقات المالية غير المشروعة

- فيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، لم تستطع بعثة التقييم التحقق من المدى الحقيقي لمستويات التدفقات المالية غير المشروعة وتأثيرها (ربما تكون هناك حاجة لإعادة صياغة الجملة لجعلها أكثر وضوحاً. لا يمكننا اقتراح البديل). يوصى بأن تقوم ناميبيا بإجراء دراسة / تقييم لتحديد مدى التدفقات المالية غير المشروعة.
- تحتاج ناميبيا إلى التعامل بشكل حاسم مع التدفقات المالية غير المشروعة على وجه التحديد في القطاعات الاستخراجية؛
- فيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، هناك حاجة إلى تعزيز القدرة البحثية غير المتاحة في الوقت الحالي لتمكين من تقييم مدى تأثير ناميبيا من التدفقات المالية غير المشروعة.

ثالثاً. الاستفادة من الموارد

- يوصى بأن توفر الدولة المزيد من الموارد للمؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد. تعد الموارد مثل المعدات الإلكترونية والموارد البشرية والمالية ضرورية للغاية لمؤسسات مكافحة الفساد.

رابعاً. تعزيز آلية التدقيق في تمويل الأحزاب السياسية

هناك حاجة لأن تنشئ مفوضية الانتخابات في ناميبيا آلية متابعة صارمة بشأن مساءلة الأحزاب السياسية عن الأموال العامة المخصصة للأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان وكذلك التبرعات الأجنبية لتمويل الأحزاب السياسية لضمان عدم إنفاق هذه الأموال أو التبرعات من أجل أغراض خفية.

16. الخلاصة

إن كثرة التشريعات التي سنتها حكومة جمهورية ناميبيا تظهر التزام ناميبيا الثابت بمكافحة الفساد. من خلال إعلان الحكومة لسياسة عدم التسامح المطلق مع الفساد، تم تنفيذ العديد من الإصلاحات، وتم تنقيح القوانين

واعتماد آليات لتعزيز التنسيق بين الأطراف الفعالة الرئيسية في مكافحة الفساد. لاحظ فريق التقييم أن ناميبيا لديها قوانين وممارسات جيدة ذات صلة يمكن أن تتعلمها الدول الأطراف الأخرى.

ومع ذلك، يشجع المجلس ناميبيا على النظر في التوصيات المقدمة وتعزيز القوانين والآليات الحالية لتعزيز مكافحة الفساد.

17. المراجع

- دستور جمهورية ناميبيا بصيغته المعدلة
- قانون مكافحة الفساد، رقم 8 لعام 2003 بصيغته المعدلة
- قانون الإجراءات الجنائية، رقم 51 لعام 1977 بصيغته المعدلة
- قانون الشركات، رقم 28 لعام 2004
- قانون منع الجريمة المنظمة، رقم 29 لعام 2004 بصيغته المعدلة
- قانون الاستخبارات المالية، رقم 13 لعام 2012
- قانون تمويل الدولة، رقم 33 لعام 1991
- قانون تسليم المجرمين رقم 11 لعام 1996
- القانون الانتخابي رقم 5 لعام 2014
- قانون المشتريات العامة رقم 15 لعام 2015
- قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية رقم 9 لعام 2000
- قانون الخدمة العامة رقم 13 لعام 1995 ولوائح قانون الخدمة العامة
- قانون حماية المخبرين رقم 10 لعام 2017
- قانون حماية الشهود رقم 11 لعام 2017
- قانون مكافحة ومنع الأنشطة الإرهابية وانتشار الأسلحة رقم 4 لعام 2014
- الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد
- القانون الانتخابي رقم 5 لعام 2014
- قانون لجنة الخدمة العامة رقم 2 لعام 1990

**AFRICAN UNION ADVISORY BOARD ON
CORRUPTION**

**المجلس الاستشاري للإتحاد الإفريقي
لمحاربة الفساد**



**CONSEIL CONSULTATIF DE L'UNION
AFRICAINNE SUR LA CORRUPTION**

**CONSELHO CONSULTIVO DA UNIÃO
AFRICANA SOBRE CORRUPÇÃO**

EX.CL/1210 (XXXVI)

ANNEX.5

تقرير تقييم أوغندا- يوليو 2019

**أعد التقرير مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد واعتمده في الثلاثين من يوليو 2019
خلال دورة انعقاده العادية الثلاثين**

أ . مقدمة

أصبحت أوغندا دولة طرف في معاهدة الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته بعد أن وقعت عليها في 18 ديسمبر 2003 وصادقت عليها في 30 أغسطس 2004 وأودعت وثائق مصادقتها في 29 أكتوبر 2004.

وفقا للمادة 22 من المعاهدة، تلتزم الدولة الطرف بإبلاغ مجلس الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد بالتقدم الذي أحرزته في تنفيذ أحكام المعاهدة.

قام مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ ولايته ، ببعثة تقييم إلى جمهورية أوغندا في سبتمبر 2017 من أجل تقييم موقف تنفيذ الأحكام والتحقق منها على النحو الوارد في الاستبيان الأساسي الذي قدمته جمهورية أوغندا إلى المجلس.

يستعرض هذا التقرير الملاحظات الواردة في الاستبيان الذي تم تقديمه وكذلك الزيارات التي قام بها المجلس في سبتمبر 2017 . وقد تمت إحالة النتائج والملاحظات الأولية إلى الحكومة اليوغندية لاعتمادها قبل الاعتماد النهائي لهذا التقرير خلال دورة الانعقاد العادية الثلاثين للمجلس في 30 يوليو 2019 .

ب. إطار مكافحة الفساد في أوغندا

مفتشية الحكومة هي وكالة مكافحة الفساد الرئيسية ذات التفويض الأساسي في مكافحة الفساد. ويرأسها المفتش العام للحكومة، ويعمل مكتب مفتشية الحكومة في تنسيق لصيق مع العديد من الهيئات الحكومية المؤكل إليها وظائف وثيقة الصلة بمكافحة الفساد. وتشمل هذه الهيئات مديرية النيابة العامة ومديرية التحقيقات الجنائية ، وهيئة المشتريات العامة والتصرف في الأصول العامة. وتقوم مديريةية الأخلاقيات والنزاهة بتنسيق سياسة مكافحة الفساد كما توفر لها القيادة السياسية. وتعتبر مفتشية الحكومة مؤسسة هجين تتولى ولاية أمين المظالم الوطني وإنفاذ مدونة قواعد سلوك القيادة بالإضافة إلى كونها هيئة لمكافحة الفساد. كما أنشأت أوغندا منتدى الوكالات المشتركة الذي يوفر آلية للتنسيق حول قضايا مكافحة الفساد وتشكل منظمات المجتمع المدني التي جزءاً من هذا المنتدى. وتقوم مفتشية الحكومة وجميع أصحاب المصلحة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014-2019 ، وهي إطار تخطيط لبناء المساءلة والحد من الفساد في أوغندا.

فيما يتعلق بالإطار القانوني المنظم لمكافحة الفساد ، ينص دستور أوغندا وهو القانون الأعلى لجمهورية أوغندا على سن قوانين مناسبة للتعامل مع قضايا مكافحة الفساد. ويتكون الإطار القانوني لمكافحة الفساد في أوغندا من قانون مكافحة الفساد بصيغته المعدلة، والقانون الجنائي، وقانون مفتشية الحكومة ، وقانون إدارة التمويل العام، وقانون القيادة ، وقانون النيابة العامة والتصرف في الأصول العامة. ومن بين القوانين التي تدعم مكافحة الفساد نذكر قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2013 ؛ قانون التدقيق الوطني، قانون عام 2008 رقم 7 ؛ قانون حماية المبلغين عن المخالفات ، 2010 ؛ لوائح الوصول إلى المعلومات لعام 2011 (SI 17) ؛ قانون الوصول إلى المعلومات لعام 2005 .

ج . الملاحظات الرئيسية

يستعرض هذا التقرير مستويات تضمين أوغندا للمعاهدة في قانونها الوطني وتنفيذها لها. ويقدم التقييم والتقرير الملاحظات وفقاً لأحكام المعاهدة.

1. الإطار التشريعي والمؤسسي والتدابير الأخرى

وفقاً لمتطلبات المعاهدة ، من المتوقع أن تعتمد كل من الدول الأطراف في المعاهدة تدابير تشريعية وغيرها من التدابير الضرورية لتحديد الأفعال المنصوص عليها في المعاهدة باعتبارها جرائم جنائية في القانون المحلي.

الملاحظات

يؤكد التقييم أن جمهورية أوغندا قد نفذت بالكامل المادة 5 من خلال تحديد الجرائم المنصوص عليها في المادة 4. واعتمدت القوانين التي تهدف إلى مكافحة الفساد على وجه التحديد كما يتضح من قانون مكافحة الفساد لعام 2009 بصيغته المعدلة في عام 2015. ويظهر المرجع في القسم 2 من القانون.

تعزير تدابير الرقابة الوطنية من حيث تنظيم تأسيس الشركات الأجنبية وعملياتها في إقليم دولة طرف ما، ويلزم أوغندا أن تعتمد قوانين محلية يمكن أن تنص على ذلك.

الملاحظات

سنت أوغندا قانون الشركات وقانون الشركات **S.253**، 2012. فعند تسجيل شركة أجنبية بموجب البند السادس من قانون الشركات لعام 2012 ، وبموجب **S.253** (2) تنطبق جميع أحكام قانون الشركات لعام 2012 على الشركات الأجنبية.

إنشاء وتعزيز هيئات مكافحة الفساد

الملاحظات

أنشأت أوغندا بموجب دستورها (الفصل 13 و 14 ، دستور جمهورية أوغندا ، 1995) ، مفتشية الحكومة باعتبارها هيئة لمكافحة الفساد التي نشأت في بادئ الأمر بموجب قانون المفتش العام للحكومة (مفتشية الحكومة (في عام 1988. والمفتشية الحكومية هي مؤسسة مستقلة مكلفة بمسؤولية القضاء على الفساد واستغلال السلطة والمناصب العامة. وتشمل صلاحياتها ، من بين أمور أخرى ، تلك المنصوص عليها في الدستور وقانون مراقبة الحكومة لعام 2002؛ التحقيق أو الاعتقال أو التسبب في الاعتقال أو المفاضة أو التسبب في الملاحقة القضائية أو إصدار أوامر أو توجيهات خلال التحقيقات ؛ الوصول والتفتيش - الدخول في المباني وتفتيشها أو الممتلكات أو البحث عن شخص أو حساب مصرفي أو صندوق ودائع آمن. كما تم إيضاح أنه بموجب المادة 230 (1) من دستور جمهورية أوغندا والقسم 14 (5) من قانون مفوضية الحكومة لعام 2002، تتمتع مفتشية الحكومة بصلاحيات التحقيق في قضايا مكافحة الفساد. كما تم إيضاح أنه بموجب المادة 226 من الدستور، يشمل اختصاص هيئة التفتيش الموظفين أو كبار المسؤولين سواء كانوا يعملون في الخدمة العامة أم لا وكذلك المؤسسات أو المنظمات أو الشركات التي يجوز للبرلمان تحديدها بموجب قانون. وبموجب المادة 9 (س) من قانون مفتشية الحكومة لعام 2002، يسري اختصاص مفتشية الحكومة على أي شخص أو موظف أو هيئة تقوم بتدبير الأموال العامة نيابة عن الجمهور. وبالتالي، يمكن أن يقع القطاع الخاص ضمن اختصاص مفتشية الحكومة إذا كان يتولى الأموال العامة.

وبغية تعزيز دوره، قام مكتب المفتشية الحكومية بوضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، كما سن قانون القيادة لعام 2002 وتعديله لعام 2017 الذي يوجه أعماله.

وتظل المفتشية العامة للحكومة جهازاً مستقلاً ، حيث أنه بالرغم من أن السلطة السياسية هي التي تعينها إلا أنه لا يمكن إقالتها إلا عن طريق البرلمان. وقد تم تأسيس محكمة منذ أن تم إلغاء القانون المؤسس للمفتش العام للحكومة من الدستور لأسباب سياسية.

من جانب الحكومة، وجد التقييم أن هناك تعاوناً بين منظمات المجتمع المدني والحكومة ويتم تعزيز ذلك من خلال المنتدى المشترك بين الوكالات لمكافحة الفساد الذي يتألف من مفتشية الحكومة، ومكتب المراجع العام، ومديرية الأخلاقيات والنزاهة، ومديرية النيابة العامة وهيئة المشتريات العامة والتصرف في الأصول العامة، ومديرية التحقيقات الجنائية) والسلطة القضائية (محكمة مكافحة الفساد) وبعض منظمات المجتمع المدني المختارة.

تبنى التشريعات والتدابير الأخرى لإنشاء أنظمة المحاسبة والمراجعة والمحاسبة الداخلية والحفاظ عليها ودعمها

الملاحظات

توجد لدى أوغندا أنظمة وإجراءات محاسبية ومراجعة عامة، مثل مكتب المراجع العام، والمحاسب العام، ولجان الحسابات العامة البرلمانية، فضلاً عن وكالات الجمارك وتحصيل العائدات. أنشئ مكتب مراجع الحسابات العام كمؤسسة مستقلة لمراجعة الحسابات لجمهورية أوغندا بموجب دستور جمهورية أوغندا (المادة 154 (3) & 163؛ قانون مراجعة الحسابات الوطني لعام 2008 رقم 7 من أجل تعزيز الأنظمة، تم إنشاء مكتب المراجع العام كمؤسسة دستورية عليا ومستقلة. مع ميزانية مستقلة، ترتبط قانونياً مباشرة إلى الهيئة التشريعية (البرلمان).

يتمتع مكتب المدقق العام (المراجع العام) باستقلالية مالية، مما يساعد في ضمان استقلاله في عمله.

تمت حوسبة معظم العمليات في الخدمة المدنية لاسيما المحاسبة للحد من التدخل البشري الذي قد يكون عرضة للإساءة. ويتم تشجيع المتخصصين في مجال المحاسبة على الانتماء إلى جمعيتهم المهنية حيث يتم تنظيم سلوكهم.

حماية الشهود والمخبرين (المادة 5 (5))

الملاحظات

سنت حكومة أوغندا قانون حماية المبلغين عن المخالفات لعام 2010، إلى جانب قانون مفتشي الحكومة رقم 34 لعام 2002.

أما فيما يتعلق بالجهود المبذولة لضمان إبلاغ المواطنين دون خوف، فمعلوم أن قانون المبلغين يرمي إلى حماية المواطنين المبلغين عن المخالفات (قانون حماية المبلغين عن المخالفات لعام 2010)

بموجب هذا القانون، يمتلك المواطنون العديد من الطرق للإبلاغ عن مزاعم الفساد. وهي على وجه التحديد، مفتشية الحكومة، وقوة شرطة أوغندا، ومديرية النيابة العامة، ومديرية الأخلاقيات والنزاهة، ولجنة حقوق الإنسان الأوغندية، ومفوضو المقاطعات المقيمون بموجب قانون حماية المبلغين عن المخالفات لعام 2010، والبرلمان والسلطة الوطنية للبيئة والإدارة.

وقد أدى اعتماد قانون الإبلاغ عن المخالفات إلى زيادة كبيرة في عدد البلاغات عن أنشطة الفساد من قبل المواطنين

فيما يتعلق بضمان وعي المواطنين بجميع جوانب الفساد

الملاحظات

مُنحت مفتشية الحكومة صلاحيات قانونية لتحفيز التوعية العامة (القانون س (1) 01) و (3) ل: (نشر المعلومات حول الآثار الضارة للفساد)

تضم مفتشية الحكومة مديرية للتربية والوقاية. وفي نهاية ديسمبر 2016 ، أفيد بأنه قد تم تنظيم عدة حلقات عمل للتوعية لمختلف الفئات المستهدفة ، و عدة أنشطة ذات صلة بوسائل الإعلام، وتدريب وتوعية الموظفين العموميين ضمن أنشطة أخرى كثيرة لزيادة الوعي العام. (المرجع: تقرير أداء مفتشية الحكومة مرتين في السنة إلى البرلمان (يوليو - ديسمبر 2016)

2. غسل عائدات الفساد (المادة 6)

يتعين على الدول الأطراف أن تعتمد تدابير تشريعية وغيرها من التدابير لتجريم تحويل أو نقل أو بيع عائدات الفساد أو إخفائها أو تمويه طبيعتها أو حيازتها أو استخدامها ، عن علم.

الملاحظات

وجدت بعثة التقييم أن أوغندا قد اعتمدت قانون مكافحة غسل الأموال وأنشأت مؤسسة للتعامل مع مكافحة غسل الأموال. حدد القسم 3 ج من قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2013 هذه الجرائم ويوفر الأدوات والمبادئ التوجيهية التي من شأنها تسهيل الكشف عن الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها ، بما في ذلك الجرائم الأصلية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ، مثل الاحتيال في الأوراق المالية والتلاعب بالسوق..

3. مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة (المادة 7)

أما في مضممار الخدمة العامة ، فيجب على الدول الأطراف اتخاذ مجموعة من التدابير ليتم تنفيذها داخل الخدمة العامة.

الملاحظات

بموجب قانون القيادة لعام 2002 ؛ "يعلن كبار المسؤولين عن دخولهم وأصولهم وخصومهم في غضون 3 أشهر بعد توليهم مناصب القيادة العليا، ويقومون بشيء مماثل بعد ذلك كل عامين (2) إلى المفتش العام للحكومة الذي يحتفظ بسجل الإعلانات. وأشار التقييم إلى أنه أضفي الطابع الآلي على النظام ، وقد زاد هذا من الامتثال إلى 85 بالمائة. على الرغم من عدم نشر الإعلانات ، يمكن للشخص المهتم أن يتقدم بطلب إلى مكتب مفتشية الحكومة ، ويتم تقديم ضوابط لکیفية تقديم المعلومات ويوقع الشخص المعني على استخدام المعلومات فقط للغرض الذي طلبها من أجله.

يتم الآن القيام بالإعلان عن الأصول والخصوم على الإنترنت مما أدى إلى تحسين الامتثال بشكل كبير. تم الوصول إلى معدل الامتثال بنسبة 85 %.

كما أنشأت أوغندا مديرية الأخلاقيات والنزاهة كهيئة تم تمكينها لتنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الفساد وتمكين المجتمع الأوغندي من الحفاظ على القيم والمبادئ الأخلاقية.

ينظم مكتب مفتشية الحكومة ومديرية الأخلاقيات والنزاهة العديد من الندوات الأخلاقية والقيادية للخدمة العامة.

تتخذ لجنة الخدمة العامة لتي أنشئت بموجب الدستور. (المادة 65 من الدستور) إجراءات محددة لتعيين الموظفين ، والتدابير التأديبية ، وإجراءات التحقيق في الجرائم المتعلقة بالفساد.

ووجد أيضا أنه من أجل ضمان الشفافية والمساواة والكفاءة في إدارة إجراءات المناقصات والتوظيف في الخدمة العامة ، هناك قانون للمشتريات العامة والتصرف ، لعام 2013 وقانون لجنة الخدمة العامة لعام

2008

4. الإثراء غير المشروع (المادة 8)**الملاحظات**

ووجد التقييم أن القسم 31 من قانون مكافحة الفساد ينشئ مكتباً للإثراء غير المشروع ، ويوفر قانون القيادة أحكاماً لمراجعة القادة من نمط الحياة. كما يمكن قانون مكافحة الفساد مكتب المفتش العام من التحقيق فيما إذا كانت هناك أسباب معقولة للاشتباه في قيام مسؤول بالإثراء غير المشروع.

تم توضيح أنه بموجب قانون القيادة لعام 2002 ، يعرف القادة (كبار المسؤولين) بأنهم أشخاص يحدددهم القانون إما كقادة سياسيين أو مسؤولين محددتين. وقد أُفيد أنه يمكن إجراء عملية تحقق للتأكد مما إذا كان نمط حياتهم يتناسب مع دخلهم وأصولهم وخصومهم المعلنة التي يتم بعدها اتخاذ الإجراء المناسب.

5. الوصول إلى المعلومات (المادة 9)

تنص المادة 9 من أوغندا على أنه "يتعين على كل دولة طرف أن تعتمد مثل هذه التدابير التشريعية وغيرها من أجل إنفاذ الحق في الوصول إلى أي معلومات مطلوبة للمساعدة في مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة."

الملاحظات

أدرج هذا الحكم في تشريعات جمهورية أوغندا. قانون الوصول إلى المعلومات لعام 2005 واللوائح المتعلقة بالوصول إلى المعلومات لعام 2011 من أجل الوصول إلى معلومات عامة عن جمهورية أوغندا.

6. تمويل الأحزاب السياسية**الملاحظات**

وجد التقييم أن جمهورية أوغندا لديها قانون للأحزاب والمنظمات السياسية (المعدل) لعام 2010 قانون رقم 4 الذي ينظم تمويل وعمل الأحزاب السياسية. كما يوفر القانون تمويل الأحزاب السياسية من الميزانية العامة. وهذا منصوص عليه أيضاً في الدستور (المادة 72)

7. القطاع الخاص

تتناول المادة 11 التدابير اللازمة لمنع ومكافحة الفساد في القطاع الخاص. وتشمل هذه التدابير تعزيز معايير المساءلة والمراجعة في القطاع الخاص ، وكذلك فرض عقوبات على عدم الامتثال لهذه المعايير.

الملاحظات

يتضمن قانون مكافحة الفساد تدابير للتحقيق داخل القطاع الخاص القسم 2 (د) من قانون مكافحة الفساد لعام 2009) وآلية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مكافحة المنافسة غير المشروعة ، واحترام إجراءات المناقصة والممتلكات كما يشير القانون إلى نظم الاتصالات (المنافسة العادلة) لعام 2005، القسم 24 في قطاع الاتصالات بالإضافة إلى الرابطة الوطنية الأوغندية لمقاولي البناء والهندسة المدنية ضد المنافسة غير العادلة في قطاع البناء. تقوم أوغندا أيضاً بعمليات تفتيش ولديها خطة ما قبل التفتيش التي تضطلع بها وزارة التجارة والصناعة والتخلص من المنتجات المقلدة من أجل ضمان الشفافية في المشتريات العامة ، ينص قانون المشتريات العامة والتصرف في الأصول العامة لعام 2003، بصيغته المعدلة بموجب قانون المشتريات العامة والتصرف في الأصول العامة لعام 2013 (الجزء الرابع)، على

وتتعاون حكومة هيئة الاستثمارات الأوغندية مع ممثلي الشركات المنظمة من خلال غرفة التجارة والصناعة الوطنية الأوغندية، وجمعية مصنعي أوغندا

8. المجتمع المدني والإعلام

تقتضي المادة 12 من أوغندا من الدول الأطراف "ضمان مشاركة المجتمع المدني في عملية الرصد والتشاور مع المجتمع المدني في تنفيذ هذه الاتفاقية."

الملاحظات

يكشف التقرير المقدم عن اتخاذ مثل هذه التدابير. كما توفر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014 - 2019 آلية للعمل مع منظمات المجتمع المدني. وكشف التقييم أيضاً أن منظمات المجتمع المدني قادرة على إثارة القضايا التي تهم المناقشات من خلال منتدى الوكالات المشتركة.

وتقدم وحدة العلاقات العامة والدولية التابعة لمفتشية الحكومة معلومات إلى منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام عند الطلب والحصول على المعلومات في حالات الفساد والجرائم ذات الصلة، بشرط ألا يؤثر نشر هذه المعلومات سلباً على عملية التحقيق والحق في محاكمة عادلة"

يقوم مكتب مفتشية الحكومة ببعض البرامج بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وبصفة خاصة من خلال التواصل المجتمعي. وقدمت أمثلة على مشاريع في شمال أوغندا من خلال صندوق العمل الاجتماعي لشمال أوغندا.

كما وجد التقييم أن دور منظمات المجتمع المدني في أوغندا مهم للغاية في مجالات التربية المدنية ، والدعوة، والتعاون.

يحتاج التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة إلى التعزيز من أجل تعزيز الجهود المبذولة في برامج مكافحة الفساد.

هناك العديد من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تنفيذ برامج مماثلة لمكافحة الفساد ولذلك تحتاج منظمات المجتمع المدني للتخصص والتركيز على مجالات الفساد وتحسين ما يقومون به وتوسيع نطاق التدخلات من أجل زيادة تأثير البرامج.

9. تسليم المطلوبين

الملاحظات

كشف التقرير أن أوغندا توفر إطاراً قانونياً لتسليم المطلوبين من خلال قانون تسليم المطلوبين الذي يرسى القانون المتعلق بتسليم الأشخاص المتهمين أو المدانين بارتكاب جرائم تقع ضمن الاختصاص القضائي لبلدان أخرى. الجدول الزمني لقانون تسليم المطلوبين ، الفصل 117 ، قوانين أوغندا ؛ والقسم 113 من قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2013. لدى أوغندا معاهدات لتسليم المطلوبين مع كينيا ورواندا والكونغو.

10. مصادرة أدوات وعائدات الفساد والاستيلاء عليها

توصي المعاهدة الدول الأطراف باعتماد تدابير ترمي إلى ضبط ومصادرة أدوات جرائم الفساد وعائداتها بموجب المادة 16 من المعاهدة.

الملاحظات

ويوجب البند السادس من قانون مكافحة الفساد لعام 2009 على مفتشية الحكومة المنشأة بموجب الفصل الثالث عشر من الحكم المتعلق بسلطات مختصة للبحث عن أدوات الفساد وعائدات الفساد وتحديدتها واقتفاء أثرها وإدارتها وتجميدها أو ضبطها، ريثما يتم إصدار حكم نهائي بشأنها. من دستور ومفتش قانون الحكومة لعام 2002 (القانون رقم 5) تم تعيينه كسلطة.

ولكن بموجب القانون العام ، فإن المصادرة لا تنطبق إلا بعد الحصول على حكم إدانة. لقد واجهت السلطات تحديات عندما تستغرق القضايا وقتاً أطول لاستكمالها ، وفي الوقت الذي يتم فيه إصدار الحكم ، قد تكون بعض الممتلكات قد فقدت قيمتها التجارية.

واعتمدت أوغندا أيضاً تشريعاً يمكن أن يمكّن من "مصادرة العائدات أو الممتلكات ، التي تقابل قيمتها قيمة تلك العائدات ، المستمدة ، من الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه أوغندا كما يتبين من الجزء السابع من قانون مكافحة الفساد لعام 2009 ، الجزء الخامس ، قانون مكافحة غسل الأموال ، 2013

كما اعتمدت أوغندا تشريعات تنص على إعادة عائدات الفساد كما هو موضح في الجزء السادس من قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2013 ؛ الذي ينص على التعاون الدولي.

11. السرية المصرفية**الملاحظات**

كشف التقرير أنه من خلال المادتين 13 و 14 من قانون مفتشية الحكومة يخول المفتش العام للحكومة أن يأمر بمصادرة أو احتجاز الوثائق المصرفية أو المالية أو التجارية دون الحاجة إلى تقديم طلب إلى المحكمة.

عملاً بالمادة 17 (4) من أوغندا التي تنص على أن "تلتزم الدول الأطراف بإبرام اتفاقات ثنائية للتنازل عن السرية المصرفية بشأن الحسابات المشكوك فيها والسماح للسلطات المختصة بالحق في الحصول عليها من البنوك والمؤسسات المالية ، تحت غطاء قضائي ، أي دليل بحوزتهم". أبرمت السلطة المالية في أوغندا اتفاقات مع مؤسسات مماثلة في كينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وملاوي وأنغولا وموزمبيق وزامبيا وإثيوبيا وسوازيلاند وليسوتو وبوتسوانا وسيشيل وزيمبابوي.

12. التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة

وفقاً لأحكام أوغندا، تتعاون الدول الأطراف فيما بينها في إجراء الدراسات والأبحاث حول كيفية مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة وتبادل نتائج هذه الدراسات، وكذلك الخبرات المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته والجرائم ذات الصلة.

الملاحظات

أوغندا عضو في رابطة شرق إفريقيا لسلطات مكافحة الفساد ، التي تعاونت في إعداد واعتماد دليل اللوائح والتحقيقات لرابطة شرق إفريقيا لسلطات مكافحة الفساد في في ديسمبر 2009

كما تم تنظيم برامج تدريبية تعاونية ومساعدة فنية بمساعدة و / أو تنسيق رابطة شرق إفريقيا لسلطات مكافحة الفساد ؛ و البنك الدولي لاسترداد الأصول المسروقة والشبكة المشتركة بين الوكالات لاستعادة الأصول (سواء الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا).

13. أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أوغندا

لاحظت بعثة التقييم العديد من الممارسات الجيدة التي اعتمدها أوغندا في مكافحة الفساد والتي تستحق المحاكاة. لقد أبرز التقرير فقط الممارسات الرئيسية على النحو التالي:

• استخدام التكنولوجيا في مكافحة الفساد.

لوحظ أنه في بعض المشاريع التي يجري تنفيذها في شمال أوغندا ، تستخدم التكنولوجيا كوسيلة للإبلاغ وتكون خاضعة للمساءلة. ويمكن إدخال آلية للإبلاغ عن ممارسات الفساد المشتبه فيها باستخدام الهواتف المحمولة في المناطق الريفية.

• إنشاء محكمة مكافحة الفساد

كما أكدت بعثة التقييم إنشاء قسم لمكافحة الفساد في محكمة أوغندا العليا التي تتمتع بالولاية القضائية على جميع القضايا المتعلقة بالفساد. أنشئت محكمة مكافحة الفساد لتسهيل البت في قضايا الفساد بالسرعة. وقد ذكر التقييم أن إنشاء المحكمة كان ناجحاً. وقد أدت اجتماعات مراجعي محكمة مكافحة الفساد والدورات التدريبية المشتركة مع المدعين العامين إلى تحسين التفاهم المتبادل وجودة الملاحظات القضائية. ومع ذلك ، فإن التأخير في محكمة الاستئناف يؤدي إلى التأخير وانسحاب الشهود ، وهي مسألة يمكن معالجتها عن طريق توسيع نطاق التخصص إلى مستوى الاستئناف.

• حوسبة العمليات المحاسبية.

اكتشفت البعثة أيضاً أن أوغندا استثمرت الكثير في حوسبة العمليات المحاسبية. وقد ساهم ذلك في تقليص العمليات اليدوية التي هي عرضة للفساد إلى حد كبير. وتسهم الحوسبة في الحد من الممارسات التقديرية التي تؤدي إلى الفساد، مما يؤدي إلى انخفاض إمكانية ارتكاب الفساد.

• إنشاء إدارات لمكافحة الفساد داخل مكتب مدير النيابة العامة.

يضم مكتب مدير النيابة العامة قسم مخصص لمكافحة الفساد مع محققين يعملون بدوام كامل. وقد ساهم إنشاء الوحدة المتخصصة في تحسين الكفاءة في التعامل مع التحقيق وضمان حصول الموظفين على المعرفة المتخصصة في مجال مكافحة الفساد. وقد ساعد هذا القسم على التعامل مع قضايا مكافحة الفساد بسهولة.

14. التحديات في تنفيذ الاتفاقية

• الموارد

لوحظ أن أوغندا قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذ أوغندا وأقامت أجهزة وآليات تتعامل مع الفساد. ولكن بسبب القيود المفروضة على الموارد ، فشلت الحكومة في التنفيذ الكامل لبعض الجوانب الحاسمة في مكافحة الفساد. على سبيل المثال ، على الرغم من وجود برنامج رسمي لحماية المبلغين عن المخالفات ، فشلت الحكومة في تنفيذه بالكامل بسبب نقص الموارد. مما أدى إلى تعريض سلامة الشهود للخطر ، لأنهم غير محميين بشكل جيد وبسبب هذا التهديد المحتمل، امتنع الشهود عن الإدلاء بشهاداتهم يتق خوفاً من الانتقام. مما يؤثر سلباً في النهاية على التحقيق في القضايا.

• التأخير في إنهاء القضايا.

بسبب التحديات المختلفة مثل الموارد البشرية والمالية ، وجدت بعثة التقييم أنه لا يزال هناك تأخير في إنهاء قضايا الفساد. من خلال التفاعلات مع المجتمع المدني، تم الإعراب عن فقدان بعض المواطنين الثقة

لأنهم يشعرون أنه لا يتم تحقيق العدالة في الوقت المحدد وأن جلادي الفساد يتجولون بحرية في الشوارع وحيث لا يكون لدى هؤلاء المواطنين الرغبة في الإبلاغ أو حتى أن يكونوا شهودا لعدم ثقتهم في النظم.

15. التوصيات

من واقع ملاحظات التقدم المحرز في مكافحة الفساد في أوغندا ، تجدر الإشارة إلى أن البلاد قد خضت خطوات واسعة في تنفيذ أوغندا وأجرت العديد من الإصلاحات لتعزيز مكافحة الفساد. ومع ذلك ، لا يزال هناك مجال لتحسين الجوانب المختلفة من أجل تعزيز نتائج مكافحة الفساد. وفيما يلي التوصيات المقترحة:

• تنفيذ برنامج حماية الشهود

وكامتداد لحماية المبلغين عن المخالفات، فإن أهمية حماية الشهود هي مفتاح تعزيز مكافحة الفساد. يجب أن تتحرك أوغندا بسرعة في سن وتوفير الموارد للبرنامج الرئيسي لحماية الشهود.

• سن قانون إدارة الأصول

اكتشف فريق التقييم من المشاورات أن الأصول التي تم الاستيلاء عليها من المشتبه بهم الذين ينتظرون المحاكمة لا تدار بفعالية. وهذا يؤدي في بعض الأحيان إلى تدهور الأصول ، بحيث أنه في الوقت الذي يتم فيه إصدار الحكم ، قد تكون الممتلكات قد فقدت قيمتها التجارية ، وتخسر الدولة في النهاية إذا كان هناك إدانة. ولذلك يقترح أن تنشئ أوغندا آلية لإدارة الأصول في انتظار المحاكمات. سيضمن ذلك إدارة الأصول بشكل صحيح.

• اعتماد تدابير تشريعية لاسترداد الأصول غير قائمة على الإدانة

تعد مصادرة الأصول غير القائمة على الإدانة أداة بالغة الأهمية لاسترداد عائدات الفساد وأفعاله ، ولا سيما في الحالات التي يمكن فيها التصرف في العائدات. ووجد التقييم أن أوغندا ليس لديها إطار قانوني ينص على مصادرة الأصول . ومع ذلك ، أبلغ فريق التقييم أن أوغندا بصدد سن إطار قانوني غير قائم على عدم الإدانة. لذلك يوصى بأن تسرع أوغندا بعملية سن هذا الإطار القانوني ، حيث ثبت أنها واحدة من الأدوات الفعالة في مصادرة عائدات الجريمة..

16. الخلاصة

إن وفرة التشريعات التي سنتها حكومة جمهورية أوغندا تدل على التزام أوغندا الثابت بمكافحة الفساد. من خلال إعلان الحكومة لسياسة عدم التسامح المطلق مع الفساد ، تم تنفيذ العديد من الإصلاحات ، وتم تنقيح القوانين واعتماد آليات لتعزيز التنسيق بين الأطراف الفعالة الرئيسية في مكافحة الفساد. لاحظ فريق التقييم أن أوغندا لديها قوانين وممارسات جيدة ذات صلة يمكن أن تتعلمها الدول الأطراف الأخرى.

ومع ذلك ، يشجع المجلس أوغندا على النظر في التوصيات المقدمة وإدخال المزيد من الآليات القانونية لتعزيز مكافحة الفساد. **المراجع**

- قانون مكافحة الفساد ، القانون رقم 6 لعام 2009
- قانون مكافحة غسل الأموال ، 2013
- قانون الشركات رقم 1 لعام 2012
- دستور جمهورية أوغندا ، 1995 بصيغته المعدلة
- قانون مفتشية الحكومة ، 2002
- قانون القيادة ، 2002
- قانون مراجعة الحسابات الوطني ، قانون عام 2008 رقم 7

- قانون حماية المبلغين عن المخالفات ، 2010
- قانون موظفي الخدمة العامة رقم 11 لعام 2008
- نظام لجنة الخدمة العامة
- الأوامر الدائمة لحكومة أوغندا ، 2010 قانون المشتريات العامة والتصرف في الأصول العامة ، 2013
- قانون تسجيل الملكية ، الفصل 230
- لوائح الوصول إلى المعلومات ، 2011 (SI 17)
- قانون الحصول على المعلومات ، 2005
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014-2019
- قانون الأحزاب والمنظمات السياسية ، 2005
- قانون للأحزاب والمنظمات السياسية (المعدل) ، 2010.
- قانون المشتريات العامة والتصرف في الأصول العامة لعام 2003 بصيغته المعدلة
- قانون تسليم المطلوبين ، الفصل 117 ، قوانين أوغندا

قائمة بجميع المؤسسات التي تمت استشارتها

1. مفتشية الحكومة
2. المحاسب العام ، وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
3. المراجع العام
4. مديرية النيابة العامة
5. منتدى المنظمات غير الحكومية / مركز تنسيق المجلس الاقتصادي والاجتماعي
6. إدارة الاستخبارات الجنائية والتحقيق
7. منظمات المجتمع المدني في أوغندا (أكثر من 15 منظمة مجتمع مدني)

مشروع مقرر

بشأن تقرير مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد

أولاً: الديباجة / الخلفية التشريعية

1. **يحيط علماً** بتقرير مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد والتوصيات الواردة فيه؛
ثانياً. إن الجهاز؛
2. يشيد **على** ساوتومي وبرنسيب وموريشيوس وغينيا الاستوائية لانضمامهما إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.
3. **يحث** الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية، على مواصلة النظر في الانضمام بهدف تحقيق التصديق الشامل على الاتفاقية.
4. **يحيط علماً** باستكمال الاستعراض الناجح للتقارير القطرية من ناميبيا وأوغندا ويحثهما على تنفيذ التوصيات والنتائج.
5. **يوصي** المجلس بوضع إطار مراجعة للتقارير القطرية ويطلب من الدول الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد أن ترحب ببعثات الاستعراض من قبل المجلس لتمكين تقييم مستويات تنفيذ الاتفاقية واستكمال عملية التقارير القطرية.
6. **يطلب** من الدول الأعضاء اتخاذ تدابير تدريجية لإلغاء السرية المصرفية في ولاياتها القضائية، والاستثمار في التكنولوجيا للكشف عن تدفقات الأصول، وتشديد الضوابط المالية لمنع غسل الأموال، وإنشاء سجلات عامة للمالكين الفعليين وتعزيز الإبلاغ فيما بين الدول كتدابير لمنع التدفق غير المشروع للأصول من أراضيها؛
7. **يهنئ** المجلس على العمل المتواصل من أجل صياغة موقف أفريقي موحد بشأن استرداد الأصول ويحث الدول الأعضاء على إعادة توجيه مناهج استرداد الأصول لتشمل أيضاً المصادرة غير القائمة على الإدانة والتي لا تعتمد على نتائج المحاكمات الجنائية المطولة؛
8. **يجيز** موضوع اليوم الأفريقي لمكافحة الفساد لعام 2020 بعنوان "مكافحة الفساد من خلال أنظمة قضائية تنسم بالفعالة والكفاءة".
9. **يحث** الدول الأطراف على دعم التعديلات المقترحة للاتفاقية المقدمة من نيجيريا لتغيير اسم المجلس، ويحث كذلك الدول الأطراف على مراجعة ودعم مقترحات المجلس بشأن التعديل الشامل للاتفاقية.
10. **يرحب** بنتائج الخلوة التشاورية التي عقدت بين لجنة الممثلين الدائمين والمجلس ويطلب من المجلس تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ النتائج.
11. **يحث** المفوضية على اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة النزاع بين المجلس والأمانة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2020-02-07

Activity Report of the African Union Advisory Board on Corruption (AUABC)

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/8735>

Downloaded from African Union Common Repository